أتيه

فوضى التضليل وغياب المعلومات في الأردن

مركز حماية وحرية الصحفيين
Center for Defending Freedom of Journalists

التِـيـه

فوضى التضليل وغياب المعلومات في الأردن

مركز حماية وحرية الصحفيين
Center for Defending Freedom of Journalists

فريق الإعداد

الإشراف والمراجعة

نضال منصور / مؤسس وعضو مجلس إدارة مركز حماية وحرية الصحفيين

إعداد وكتابة

الباحث: وليد حسني زهرة

إسلام البطوش / مسؤول وحدة الأبحاث واللإعلام-مركز حماية وحرية الصحفيين

تصميم فني وإخراج

عبادة عطاللّه / منسق وسائل التواصل - مركز حماية وحرية الصحفيين

فهرس المحتويات

المبحث الأول: نظرة عامة على ظاهرة التضليل الإعلامي 06

المبحث الثاني: مخاطر التضليل الإعلامي وتأثيراته 08

أولا: التأثيرات السياسية 08

ثانيا: التأثيرات الاجتماعية 10

ثالثا: تهديد السلم المجتمعي 10

رابعا: التأثيرات الاقتصادية والمالية 11

المبحث الثالث: التضليل الإعلامي في الأردن.. ظاهرة تتنامى 12

المبحث الرابع: واقع التضليل في الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي (إحصائيات وأرقام) 18

المبحث الخامس: حالات التضليل والأخبار الكاذبة 21

التوصيات 24

المبحث الأول: نظرة عامة على ظاهرة التضليل الإعلامي

يُعرّف «التضليل الإعلامي» بأنه «نشاط تخريبي سيكولوجي يرتكز على حرب الكلام والأفكار والمفاهيم، وهو شكل من أشكال الدعاية، والسلاح العصري السري، وله أساليب مختلفة منها الكذب والخداع، والإشاعة والتشويش، وإخفاء الحقائق، واختلاق وقائع ممسرحة، ونشر الشائعات، وإغراق وسائل الإعلام، والاتصال بأكثر الأخبار تناقضا»[1].

ويرد تعرف آخر له على أنه «معلومات كاذبة مقصودة تقدم فائدة من أجل شن عمليات عسكرية فاعلة، والكشف عن تسريب المعلومات، وإعادة توجيه تسريبها، وتوجيه عملية التلاعب بالوعي والتحكم به كذلك، وتتويه أحد ما عن طريق تقديم معلومات ناقصة، أو كاملة لكن غير مفيدة، وتحريف جزء منها في الوقت نفسه»[2].

اكتفى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالتأكيد على أن لكل «شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود»[3]، دون أية إشارة من قريب أو بعيد إلى قضايا التضليل والتزييف، مما يدلل على أنها لم تكن ظاهرة أممية ضاغطة، وتمس حقوق الإنسان بشكل مباشر. بالرغم من ذلك فإن شمول حقوق الإنسان لحق الحصول على المعلومات، وحرية التعبير، والتعبير الثقافي، التي ترتبط بشكل وثيق بالإعلام، يجعل التضليل الإعلامي عاملا قد يؤثر سلبًا على هذه الحقوق، وأحيانا قد يحول دون تحقيقها بشكل صحيح.

أحدث العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، تطويرا على نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بعد أن نص بوضوح في المادة (20) التي «حظر فيها أية دعاية للحرب، وحظر أي دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف»[4].

ونص العهد الدولي على حق كل إنسان في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها[5]، لكنه لم يفصل في نوعية ومضمون تلك المعلومات، ربما على اعتبار أن الأساس الرصين في التماس تلك المعلومات بكافة أشكالها ومضامينها يجب أن تتوافر فيه المصداقية، وأن تكون خالية من الأكاذيب والتضليل والتزييف.

وفي ميثاق شرف الفيدرالية الدولية للصحفيين الذي أقره المجلس العالمي للفيدرالية الدولية للصحفيين سنة 1954، وتم تعديله وتطويره سنة 1986، فقد دعا الصحفيين إلى احترام الحقيقة وحق الجمهور في الوصول إليها هو أولى واجبات الصحفي خلال أدائهم لعملهم سيقوم الصحفيون وفي جميع الأوقات بالدفاع عن الحرية من خلال النقل الأمين والصادق للأنباء ونشرها وكذلك الحق في إبداء تعليقات وآراء نقدية بشكل عادل.

واشترطت تلك «الوثيقة» التي أقرت في الاجتماع القومي عام 1973، وجوب أن تكون العناوين الرئيسية تتفق مع ما يتضمنه المقال من معلومات، كما أن الصور أو البرامج المذاعة تلفزيونيا يجب أن تعطي صورة دقيقة للحدث، وألا تضخم في حادث بسيط، أو تتحدث خارج الموضوع، وإن من واجب وسائل الإعلام أن تجري التصحيحات اللازمة والكاملة فورا لأية أخطاء قد ترتكبها[6].

ووفقا للمقررة الخاصة في مجلس حقوق الإنسان في الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإنه «لا يوجد تعريف للتضليل الإعلامي يحظى بقبول عالمي، وفي حين أن عدم التوصل إلى اتفاق يجعل الاستجابة العالمية صعبة، وأن عدم وجود توافق في الآراء يؤكد طبيعة المفهوم المعقدة والخلافية والسياسية في جوهرها»[7].

التقرير الصادر عن المقررة الخاصة في مجلس حقوق الإنسان في الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذ حمل عنوان «التضليل الإعلامي وحرية الرأي والتعبير»، وقدمته لمجلس حقوق الإنسان في الدورة 47 المنعقدة في أواخر شهر حزيران، وأوائل شهر تموز سنة 2021، يؤكد أن جزءا من المشكلة يكمن «في استحالة رسم حدود واضحة بين الحقيقة والباطل وبين غياب نية الإيذاء ووجودها، ويمكن أن تكون المعلومات الزائفة مفيدة لجهات فاعلة ذات أهداف معاكسة تماما، ويمكن وصف المعلومات الصادقة بأنها: أخبار زائفة، ونزع الشرعية عنها»، مضيفة «أن التضليل

(1) د. مي العبد الله، المعجم في المفاهيم الحديثة للإعلام والاتصال، المشروع العربي لتوحيد المصطلحات، دار النهضة العربية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 2014، ص 102

(2) د. فريد حاتم الشحف، الدعاية والتضليل الإعلامي، الأساليب والطرق، دار علاء الدين، سوريا دمشق، الطبعة الأولى 2015 . ص11

(3) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 19، متوفر على رابط، جامعة مينيسوتا: http://hrlibrary.umn.edu/arab/b001.html

(4) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، جامعة مينيسوتا، متوفر على رابط، جامعة مينيسوتا: http://hrlibrary.umn.edu/arab/b003.html

(5) المصدر السابق، المادة 19.

(6) جمعية الصحفيين المحترفين، متوفر على رابط: https://masterfr.ahlamontada.net/t354-topic

(7) ايرين خان «التضليل الإعلامي وحرية الرأي والتعبير»، تقرير المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير مجلس حقوق الإنسان، الدورة 47 تموز2021، الجمعية العامة للأمم المتحدة، متوفر على رابط:.https://documents-dds-ny.PDF/G2108562./62/085/un.org/doc/UNDOC/GEN/G21 pdf?OpenElement

الإعلامي ليس ظاهرة جديدة، لكن الجديد في الأمر هو أن التكنولوجيا الرقمية قد مكنت جهات فاعلة مختلفة إحداث سيل للمعلومات الزائفة، أو المتلاعب به، ونشر تلك السبل وتضخيمها بدوافع سياسية وأيديولوجية، أو تجارية على نطاق ومدى وبسرعة لم يسبق لها مثيل، ويمكن أن يكون للتضليل الإعلامي على الإنترنت عواقب وخيمة على الديمقراطية، وحقوق الإنسان، كما أظهرت الانتخابات الأميركية الأخيرة، والاستجابة لفيروس كورونا»[8].

ويُفرق التقرير بين مفهومي «التضليل الإعلامي»، و«التغليط الإعلامي»، و«الإيذاء الإعلامي»، استنادا إلى ما وضعه أكاديميون، قالت خان إنهم وضعوا «تصنيفا لاضطرابات المعلومات يوصف فيه «التضليل الإعلامي» بأنه تقاسم معلومات مغلوطة عن علم بنية إلحاق الضرر، و«التغليط الإعلامي» بأنه النشر غير المقصود للمعلومات المغلوطة، و«الإيذاء الإعلامي» بأنه تقاسم معلومات بنية الإضرار، وبوضع صورة شاملة ومترابطة العناصر للمشكلة، يشجع إطار اضطراب المعلومات على اتباع نهج متعدد الأبعاد، ومتنوع، ومراع للسياق في التعامل مع التضليل الإعلامي».

مع إشارة التقرير إلى اجتهادات وضعها أكاديميون لظاهرة التضليل الإعلامي على أنه «خداع سريع الانتشار على نطاق واسع يعتمد على ثلاثة نواقل هي: الفاعل المتلاعب والسلوك الخادع والمحتوى الضار، ومحور التركيز هو السلوك على الإنترنت وليس صحة المحتوى، وترجع بعض منصات التواصل الاجتماعي الكبيرة ومنها الفيسبوك إلى هذه النواقل لإرشاد سياساتها المتعلقة بالاستجابة إلى السلوك الخادع المنسق»[9].

ويخلص التقرير إلى أن غياب الوضوح والاتفاق بشأن ما يشكل تضليلا إعلاميا بما في ذلك تواتر استخدام مصطلح التغليط الإعلامي والخلط بين المصطلحين، يقلل من فعالية الاستجابات، كما أنه يؤدي إلى نهج فيه خطر على الحق في حرية الرأي والتعبير، ولا بد من توضيح مفهومي التضليل الإعلامي والتغليط الإعلامي في إطار القانون الدولي لحقوق الانسان[10].

وحسب التقرير فإن «أن التضليل الإعلامي ظاهرة معقدة ومتعددة الأوجه وذات عواقب وخيمة، فهو يدمر ثقة الناس في المؤسسات الديمقراطية، وهو ينتعش حيثما كانت نظم الإعلام ضعيفة والصحافة الاستقصائية المستقلة مقيدة، وهو يضعف الأفراد ويسلبهم استقلالهم في البحث عن المعلومات وتلقيها وتبادلها وفي تكوين آرائهم وفي عالم المنصات ينظر إلى الأفراد على أنهم مستخدمون، وليس على أنهم أصحاب حقوق فاعلون»[11].

بينما خلا الإعلان المشترك حول «عالمية الحق في حرية التعبير» من أية إشارة إلى ظاهرة التضليل الإعلامي، لكنه أكد في الوقت نفسه على «أن تلعب وسائل الإعلام دوراً إيجابياً في مكافحة التمييز والتميط والإجحاف والانحياز بما في ذلك التوعية حول مخاطر هذه الممارسات، وذلك من خلال الالتزام بأعلى المعايير المهنية والأخلاقية، ومن خلال معالجة القضايا التي تهم الأقليات ومن خلال إتاحة الفرصة لأشخاص من الأقليات أن يتحدثوا وأن يتم السماع لهم»[12].

ودعا الإعلان المشترك الحكومات لإيجاد «إطار قانوني، وإطار ناظم يدعم حقوق مختلف الأفراد والفئات في الوصول إلى الإعلام، واستخدام الإعلام والتكنولوجيات الرقمية من أجل نشر محتوياتهم الخاصة، وكذلك استقبال المحتويات ذات الصلة التي يقوم بإنتاجها آخرون، كما لا يمكن مطلقاً تبرير أنواع معينة من القيود القانونية على حرية التعبير من خلال التذرع بالتقاليد أو الثقافة أو القيم المحلية، وينبغي إلغاء تلك القيود حيثما وُجدت وينبغي العفو عن أي شخص تمت معاقبته بموجب هكذا قيود وأن يعطى له رد الاعتبار أو التعويض المناسب وذلك بسبب انتهاك حقوقه الإنسانية وتشمل هذه القيود اعطاء اهتمام خاص حسبما هو مطلوب بالنظر إلى الظروف المحلية لمكافحة التمييز التاريخي، وعدم الإنصاف، والانحياز الذي يمنع تمتع جماعات معينة بالحق في حرية التعبير بشكل متساو مع الآخرين بما في ذلك من خلال البرامج المصممة لمكافحة أشكال التمييز، وعدم الإنصاف»[13].

ومن المرجح أن خطاب التمييز، وعدم الإنصاف يندرج في إطار التحريض وعدم المصداقية والتضليل وسوق الأكاذيب وتزييف الحقائق، يهدف لتضليل الجمهور لتحقيق أهداف إما سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، ومن المؤكد أن تغييب الحقائق، وهيمنة التضليل هو هدف في حد ذاته لتمرير سياسات، وأهداف مختلفة.

واستنادا للمعطيات السابقة، فإن مفهوم التضليل الإعلامي لا يزال غير محدد بشكل قاطع ـ يلاحظ أنه يتشارك في هذه الحالة مع إشكالية تحديد مفهوم خطاب الكراهية ـ، ولكن مع ذلك تتوافر العديد من المفاهيم والمحددات المختلفة

(8) المصدر السابق.
(9) المصدر السابق.
(10) المصدر السابق.

(11) المصدر السابق
(12) إعلان مشترك حول عالمية الحق في حرية التعبير، فرنك لارو المقرر الخاص للأمم المتحدة حول حرية الرأي والتعبير وممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حول الإعلام والمقرر الخاص لمنظمة الدول الأمريكية حول حرية التعبير والمقرر الخاص للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب حول حرية التعبير والوصول إلى المعلومات، وتم الاعلان عنه في باريس في شهر مايو 2014 بالتعاون مع منظمة المادة 19 ـ متوفر على رابط: https://www.article19.org/ar/resources/joint-declaration-universality-right-freedom-expression/
(13) المصدر السابق

التي تتقاطع مع بعضها البعض في العديد من الدلالات.

ومن هنا يمكن القول إن التضليل الإعلامي لا يزال مصطلحا ضاغطا، وشاغلا أساسيا من الشواغل المؤثرة التي تضرب بعمق في صناعة الإعلام ومفاهيم الاتصال والتواصل خاصة في منصات التواصل الاجتماعي، والإنترنت، وتأثيراته السلبية على حرية الرأي والتعبير.

ومن الواضح أن مصطلح التضليل الإعلامي يشير إلى استخدام وسائل الإعلام على تنوعها لنشر معلومات مزيفة وكاذبة وخاطئة لغايات تشويه الحقائق، والتأثير على توجهات وخيارات الرأي العام تجاه قضايا معروضة على الرأي العام سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

إن التضليل الإعلامي أكثر ما يتمظهر في حقلي السياسة والإعلام من خلال:

1. نشر معلومات غير صحيحة أو مضللة: من خلال لجوء وسائل الإعلام إلى قلب الحقائق وإشاعة الأخبار المزيفة على اعتبار أنها حقائق ثابتة.
2. التلاعب بالعناوين والاعتماد على العناوين المثيرة: باعتماد العناوين المضخمة أو الصور المفبركة، إلى جانب استخدام العناوين المثيرة للتأثير على الجمهور.
3. استخدام سياسة إعلامية منحازة: باستخدام سياسة منحازة لجهة ما أو لقضية بهدف توجيه الرأي العام نحو موضوع انحيازها.
4. تجاهل النقد ووجهات النظر الأخرى واعتماد الرأي الواحد: اعتماد وجهة النظر الواحدة، وإهمال وجهات النظر والرأي الآخر مما يعزز سياسة الانحياز واعتماد تضليل الجمهور بنشر وإذاعة معلومات تحمل وجهة نظر واحدة لا تتقبل النقد والرأي الآخر.

وللأخبار المضللة مفاهيم متعددة على نحو المحتوى المضلل، والتزييف، والكذب، والإشاعات، والتلاعب، والمحتوى الخاطئ، والخداع، وغيرها من المفاهيم التي تنتهي جميعها إلى المفهوم الجامع «التضليل»، أو «الإعلام المضلل»، أو «الإعلام المزيف».

ويمكننا التوقف عند خمسة أنواع من الأخبار المضللة، وهي:

1. أخبار مزيفة: مضامينها متشابهة مع تلك الموجودة في المواقع الإخبارية الموثوقة، وتبدو عناوينها وصورها حقيقية للوهلة الاولى.
2. أخبار مضللة: يكون عنوانها مثيرا وغير متوافق مع محتوى الخبر، لكنها تحتوي على جزء من الحقيقة.
3. أخبار متحيزة: تسعى إلى شرح أخبار حقيقية لكن من وجهة نظر جهة تمتلك أجندة معينة.
4. عناوين مثيرة: يكون هدفها إثارة دهشة أو استغراب المتلقي للضغط عليها مرات عدة بهدف الوصول إلى المعلومة التي قد لا ترقى إلى ما تم الإعلان عنه.
5. أخبار كوميدية: وهي أخبار تهكمية يكون هدفها الترفيه أو نقد ظواهر مجتمعية معينة، ولكن تكمن خطورتها في أن البعض قد يشاركونها على أنها أخبار حقيقية دون علمهم بطبيعة الموقع[14].

ويمكننا التأشير إلى أنواع أخرى عديدة على نحو تكرار الخبر، والاستناد إلى مرجعيات موثوقة، والتعتيم الإعلامي، والاستناد إلى مصادر معماة أو مجهولة، والإيحاء بالتواجد في مكان الحدث، والتلاعب بالصور والفيديوهات من خلال تقنيات تكنولوجية متطورة، وبث الإشاعات التي تنتجها ثقافة الشارع أو المجتمع أو العائلة، والتلاعب بقياسات الرأي العام وتوجهاته، وتقديم شهود عيان مزيفين، وتجاهل الحقائق وبناء رواية جديدة مفبركة لا تمت للواقع والحقيقة بصلة، والتلاعب بحجم الحدث إما بالتضخيم، وإما بالتخفيف منه، وتعظيم مخاطره إلى غير ذلك الكثير من الأنواع والأساليب في صناعة التضليل الإعلامي وقلب الحقائق من أجل إشاعة التزييف وترويج الأكاذيب لخداع الرأي العام والجمهور.

المبحث الثاني: مخاطر التضليل الإعلامي وتأثيراته

أولا: التأثيرات السياسية

لا أحد ينكر دور الأكاذيب لتضليل الجمهور، والرأي العام في القضايا السياسية، وفي عملية صنع القرار، ويمكن التأشير في هذا السياق إلى بعض تجليات هذه التأثيرات في اتخاذ القرارات السياسية، ولعل أشهر هذه الأكاذيب السياسية التي أثرت على العالم تلك الأكاذيب التي ساقتها إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن لاحتلال العراق، وثبت لاحقا كذبها وتزييفها بهدف تضليل الرأي العام الأمريكي والدولي لتبرير احتلال العراق الذي لا يزال يدفع ثمن تلك الأكاذيب.

وفي عجالة يمكن الحديث باقتضاب عن التأثيرات السياسية المؤكدة للتضليل الإعلامي، ومنها:

1. التأثير على اتخاذ القرار السياسي: أي نشر لمعلومات مضللة أو مزيفة سيؤثر حتما على قرارات الإدارة السياسية ويدفعها إلى اتجاهات غير صحيحة لا تستند للواقع أو للحقيقة بأية صلة.
2. تشويه الموقف السياسي وصورته: على نحو تشويه صورة الأحزاب والسياسيين وحتى الإعلاميين وأية جهات أخرى من خلال المعلومات المضللة والمزيفة.

(14) الأخبار المزيفة في كل مكان.. هل تصدق كل ما تقرأه على شبكة الإنترنت؟ https://stj-sy.org/ar/%D8%A7%D9%84%%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B2%D9%8A%D9%81%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%83%D9%84-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%86-%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D9%82-%D9%83%D9%84-%D9%85%D8%A7-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A3%D9%87-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%B1%D9%86%D8%AA%D8%9F%%D9%84

3. التأثير المباشر وغير المباشر في الانتخابات وخيارات الناخبين: إن أية معلومات مضللة أو مزيفة تتعلق بسير الانتخابات سيكون لها سلبي على سير العملية الانتخابي بكاملها، كما أنها ستؤثر حتما على المرشحين أنفسهم وعلى توجهت الناخبين والمقترعين.
4. تعزيز وخلق الأزمات السياسية: فنشر أية معلومات مضللة قد تشعل فتيل أزمات سياسية داخلية، وربما خارجية أيضا إذا لم يتم التحقق وفحص مصداقية تلك المعلومات قبل اتخاذ أية قرارات أو ردّات فعل تنساق وراء تلك الأكاذيب.
5. اهتزاز الثقة بالنظام السياسي ومؤسساته: إن نشر الأكاذيب حول الدولة والحكومات والنظام السياسي بشكل عام سيؤدي إلى فقدان ثقة الجمهور بالنظام السياسي العام، وبالتالي التأثير سلبا على ثقة الجمهور وعدم مشاركته السياسية سواء في الأحزاب أو الانتخابات، كما تتعرض مؤسسات الدولة نفسها لانتزاع ثقة الجمهور منها.
6. السيطرة على الإعلام وفقدانه استقلاليته لصالح أجندة سياسية: بالرغم من أن الإعلام هو الأداة الأكثر تأثيرا في موجة التضليل الإعلامي وقد يكون صانعا أولا له في العديد من الحالات، فإنه يظل هدفا للسيطرة على أصحاب الأجندة السياسية ليكون في خدمة السياسي لتنفيذ أجندته وأهدافه، في الوقت نفسه سيكون الإعلام هو الخاسر الأكبر بسبب فقدانه لثقة الجمهور والرأي العام.
7. التأثير على الأداء الحكومي: وفي هذه الحالة سيكون للتضليل الإعلامي المتعلق بالحكومة وبأدائها وأداء المسؤولين تأثيرا سلبية بسبب عمليات التزييف الإعلامي، فيفقدون قدرتهم على التركيز، ويتحول عملهم إلى مواجهة تلك الأكاذيب وحملات التضليل.
8. التأثير على السلم الدولي والإقليمي والعلاقات الدولية: وهذا ما فطنت له الدول وأقرت معاقبة كل من ينشر ما يؤدي لتعكير صفو العلاقات بين لدول الشقيقة والصديقة.
9. استغلال الأزمات والأحداث: وقد يلجأ صانعو التضليل الإعلامي ومنتجو التضليل الإعلامي إلى بث الإشاعات على هامش الأزمات المحلية بهدف تعميق تلك الأزمات بما يخدم التوجهات السياسية، وأصحاب المصالح.
10. العبث بالحريات العامة: على نحو قيام الحكومات بث معلومات مضللة عن «مندسين » بقصد القيام بأعمال إرهابية أو تخريبية، أو نشر أخبار مضللة مفبركة عن الأحزاب أو النقابات أو أي جهات أخرى، بهدف قمعها، وتأمين دعم جماهيري لتلك الإجراءات، إن التضليل هنا يضرب في صميم الحريات العامة.

«لقد استُخدم التضليل الإعلامي في عدة بلدان بطرق واضحة جدا لتقويض الحق في انتخابات حرة ونزيهة، وكمثال استخدمت حملات التضليل الإعلامي العنصرية لقمع أصوات مجتمعات غير البيض في الانتخابات الرئيسية الثلاث في الولايات المتحدة الأمريكية، فخلال الانتخابات الرئاسية لعام 2020 سعى الرئيس دونالد ترامب ووكلاؤه مرارا وتكرارا إلى ضعاف الثقة في نظام التصويت البريدي، وأدلوا بادعاءات لا أساس لها من الصحة على وسائل التواصل الاجتماعي بشأن تزوير الانتخابات، وقد كان للأثر الضار للمعلومات المضللة ذات الدوافع السياسية وقعه على المؤسسات الديمقراطية في العديد من البلدان الأخرى أيضا بإخماد حرية التعبير، وخفض الثقة في الفضاء العام بوصفه مساحة للتداول الديمقراطي، وتضخيم الروايات المناهضة للديمقراطية، ودفع الاستقطاب ، وتعزيز الأجندات الاستبدادية والشعبوية»[15].

«إن التضليل الإعلامي الذي ترعاه الدولة عن مؤسسات الدولة مباشرة أو عن وكلاء يستهدفون الجماهير داخل إقليم الدولة أو في الخارج لأغراض سياسية واستراتيجية، وفي العصر الرقمي أدت التقنيات الجديدة إلى توسيع نطاق هذه العمليات وسرعتها وانتشارها بقدر كبير، وعندما اقترن ذلك بسلطة الدولة ووسائلها ونطاق نفوذها يمكن أن يكون تأثيره في الإنسان مدمرا، وحيثما تقوم الدول بقمع المصادر الأخرى بصورة منهجية ومتزامنة مع الترويج لرواياتها الكاذبة، فهي تحرم الأفراد من الحق في التماس المعلومات وتلقيها بموجب الفقرة 2/19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية»[16].

«وفي السنوات الأخيرة سعت حملات التضليل التي تقودها الدول في عدد من البلدان إلى التأثير في الانتخابات والعمليات السياسية الأخرى، والسيطرة على سرديات النقاشات العامة، أو كبح الاحتجاجات على الحكومات وانتقادها، وفي سياق جائحة كوفيد 19 سجلت حالات مختلفة قامت فيها جهات فاعلة حكومية بنشر ادعاءات غير متحقق منها بشان منشأ الفيروس المسؤول عن مرض كوفيد 19، بنفي انتشار المرض أو تقديم معلومات كاذبة عن معدلات الإصابة، وأرقام الوفيات والمشورة الصحية، وهذا التضليل الإعلامي يضر بالجهود المبذولة لمكافحة الوباء، ويهدد الحق في الصحة والحياة، فضلا عن زعزعة ثقة الناس في الإعلام العمومي، وفي مؤسسات الدولة»[17].

(15) إيرين خان، مصدر سبق ذكره، متوفر على رابط: https:// /62/085/documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G21 PDF/G2108562.pdf?OpenElement
(16) المصدر السابق
(17) المصدر السابق

ثانيا: التأثيرات الاجتماعية

من أكثر المخاطر التي تنتج عن التضليل الإعلامي ما تتعرض له المجتمعات من خداع مبرمج ومدروس، وتمتد هذه التأثيرات إلى العائلة باعتبارها نواة المجتمع المستهدف من عملية التضليل.

ومع انتشار الإنترنت وسهولة إجراء عمليات التواصل والاتصال عبر الهواتف الذكية، وانتشار وسهولة استخدام منصات التواصل الاجتماعي وشعبية استخدامها ربما أصبحت أكثر الوسائل استخداما للتضليل الإعلامي، وما ساعدها على ذلك سرعة انتشارها، وانتفاء العمل الرقابي، وعدم حاجة مستخدميها لأية خبرات مسبقة في استخدام وسائل الإعلام.

ومن هنا تبدو صورة منصة الفيسبوك من أكثر منصات التواصل الاجتماعي انتشارا في العالم، يليها الواتساب، والتيك توك، وانستغرام، وبشكل أقل منصة X (تويتر سابقا)، وكلها وسائل نشر يتم استخدامها لصناعة التضليل الإعلامي بشتى الطرق، ويتم تناقل ما ينشر فيه بسرعة كافية لأن تجعل أية معلومات مزيفة مكتوبة أو مقروءة أو صورة أو فيديو تصل للاف المستخدمين في فترة زمنية قصيرة جدا.

«إنّ للأخبار الزائفة تأثيرها المباشر على الاستقرار الاجتماعي، وهي تؤدي دوراً في الصراعات والمواجهات، وغالبا ما تكون سببا في التوترات، وفي يومنا الحالي، وبفعل انتشار منصّات التواصل الاجتماعي والأدوات الرقمية، أصبح انتشار الأخبار الزائفة أسهل وأسرع؛ وبالتالي أصبحت خطورتها أكبر، وتستوجب التصدي لها»[18].

ومن المعروف أنّ أول من ينقل الأحداث من مواقعها هم ناس عاديون صودف وجودهم في المكان، هؤلاء استخدموا هواتفهم لنقل الوقائع مباشرة، أو عبر صور وتعليقات على منصات مواقع التواصل الاجتماعي، لهذا بات من الضروري التحقق من هذه الأخبار التي ينقلها المواطنون العاديون عبر رسائل واتساب، أو فيسبوك، وهل هي فعلاً كما يصوّرونها، وهي في الإطار الموضوعة فيه؟»[19].

ويمكننا في هذه العجالة تعداد بعض تأثيرات الأخبار المضللة والمزيفة على المجتمعات، والتي تستدعي وبالضرورة تعزيز الوعي الإعلامي لدى الجمهور، ولدى الإعلاميين أنفسهم، وكذلك تشجيع الممارسات الأخلاقية، والمهنية، والمسؤولية المجتمعية لغايات مواجهة التضليل الإعلامي حفاظا على حق الجمهور بالمعرفة، وحفاظا على النظام الديمقراطي من تقويضه، وكذلك حماية حقوق الإنسان من أي عبث أو تخريب:

1. تشويه الحقائق وإشاعة معلومات كاذبة: يعتمد التضليل الإعلامي على تشويه الحقائق، وتقديمها للجمهور إما مشوهة، أو كاذبة ومختلقة تماما، أو العبث بالمعلومة نفسها خدمة لما تسعى إليه أهدافه، وبالتالي فهو يقدم معلومات كاذبة أو نصف حقيقية لخداع الجمهور والتأثير على توجهاته.
2. إحداث شرخ وانقسام في المجتمع والتأثير على السلم الأهلي: وتكون في بعض الحالات هذه هي الأهداف التي يسعى لتحقيقها من خلال التضليل الإعلامي، وتغذية الصراعات والانقسامات البينية بين فئات المجتمع، والعمل على إثارة النزاعات الداخلية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعشائرية، والعائلية، والأقليات.
3. إضعاف الديمقراطية: يهدف لتضليل الإعلامي في أحد مساعيه إلى الضرب في ركائز النظام الديمقراطي وإضعافه، وكما أشرنا سابقا فإن تأثيرات التضليل الإعلامي قد تدفع بالحكومات إلى اتخاذ قرارات غير مدروسة ومبنية على معلومات خاطئة.
4. التضليل الإعلامي قد يضعف العملية الديمقراطية عندما يتم نشر معلومات مضللة، قد يؤدي ذلك إلى صناعة قرارات سياسية غير مستنيرة وتشويه سمعة المرشحين والأحزاب السياسية.
5. التأثير على الصحة العامة: وهذا ما حدث في العديد من الدول التي أثرت فيها المعلومات المضللة حول جائحة كوفيد 19 بحيث أصبح الجمهور متشككا، وعلى غير ثقة كافية بالقرارات الحكومية الاحترازية والعلاجية.
6. التأثير على الحقوق الشخصية الفردية والعامة.
7. التأثير على حقوق الجماعات والأعراق والأقليات.
8. إشاعة خطاب التحريض والكراهية بين فئات المجتمع.
9. التأثير على فرص التنافس بين الأفراد والجماعات، والحق بالعمل، والصحة، وباقي الحقوق الأساسية.
10. إضعاف أي توافق اجتماعي حول قضايا معينة بما فيها التأثير سلبا على أي حوار عام.
11. تقويض الثقة الاجتماعية بالمؤسسات الحكومية وحتى في الإدارة المحلية.
12. التأثير سلبا على الثقافة المجتمعية.

ثالثا: تهديد السلم المجتمعي

ومن المؤكد أن أي خطاب تضليل، أو خطاب كراهية ينتشر في وسائل الإعلام، أو في منصات التواصل الاجتماعي ستمتد تأثيراته المباشرة والسريعة إلى المجتمع، وإلى البيئة المحلية التي يتلقى جمهورها ذلك الخطاب، مما يهدد السلم المجتمعي في الصميم خاصة إذا كان ذلك الخطاب يتناول القضايا التي

(18) الأخبار الزائفة والاستقرار الاجتماعي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبنان 2021

(19) المصدر السابق.

تثير حساسية المجتمع، وتمس مباشرة المشكلات الرخوة التي يعيشها المجتمع.

ومن المسلم به في هذا السياق أن السلم المجتمعي يتعرض للتهديد المباشر من صانعي المحتوى المضلل لكونهم يدركون حساسية مضمون خطابهم التضليلي، فعلى سبيل المثال؛ إن نشر معلومات مضللة عن سعر صرف العملة الوطنية قد يؤدي إلى أزمة اقتصادية ضاغطة لما تسببه تلك المعلومات المضللة من مخاوف المواطنين من تأثر وضعهم الاقتصادي. وإن نشر أخبار مضللة عن الانتخابات البرلمانية، أو البلدية قد يثير المشكلات الاجتماعية والأمنية، وقد تصل إلى حد الصراع واستخدام العنف بين فئات المجتمع، وكذلك الحال حين يتم نشر معلومات مضللة يتضمن في جوهرها تحريضا ضد اللاجئين.

وقد تدفع الخلافات السياسية والحزبية إلى نشر أخبار مضللة بهدف إثارة النعرات السياسية والحزبية والتي من شأنها توجيه المجتمع نحو الخلاف، والصراع السياسي، خاصة إذا كان التضليل يتعلق بمسائل طائفية، أو عقدية قد تجعل الأمن والسلم المجتمعي في مهب الريح.

إن السلم المجتمعي يبقى الأكثر عرضة للتأثر بأخبار التضليل، والتزييف، والأكاذيب من قبل صانعي ومروجي تلك الأخبار الذين يستهدفون في الأساس التأثير على المجتمع وعلى استقراره الأمني، والاجتماعي.

إن أخبارا كاذبة ومضللة عن كرة القدم ـ على سبيل المثال ـ قد تؤدي إلى المساس بالسلم الأهلي ـ الأردن مثالا ـ كما أن اخبارا مضللة وكاذبة لا تخلوا من التحريض على الآخرين إذا كانت تتعلق بإثارة النعرات القبلية، والعشائرية، والمناطقية. وكما أشرنا سابقا فإن السلم المجتمعي يصبح المستهدف الأول من الأخبار المضللة، ومن خطاب الكراهية، ويتحول السلم المجتمعي ليصبح الأكثر هشاشة، وتأثرا بتلك الاخبار، ومن هنا يتبين حجم تأثير التضليل على أمن المجتمعات، وسلمها الأهلي.

ويستدعي هذا وبالضرورة إشاعة الوعي بين المواطنين على مخاطر تلك الأخبار المضللة والشائعات الزائفة، مما يستدعي من الحكومات الإفصاح الطوعي السريع عن المعلومات، وانتهاج سياسة الشفافية إزاء القضايا الناشئة التي يتمحور حولها خطاب التضليل، والتزييف والشائعات لكون المجتمعات هي الأكثر حساسية وتأثرا واستجابة لها، وفي ظل غياب المعلومات من مصادرها الموثوقة تتحول تلك الأكاذيب والشائعات إلى حقائق لدى الجمهور.

وبالنتيجة فإن مسألة السلم المجتمعي ستبقى الأكثر عرضة لهجمات منتجي وناشري خطاب التضليل، والشائعات، والكراهية، والمشكلة الأساسية هي في أن المجتمعات لا تتمتع بالحصانة الكافية لمواجهة وكشف وزيف ذلك الخطاب التضليلي، والشائعات الكاذبة والمغرضة.

رابعا: التأثيرات الاقتصادية والمالية

من أبز المخاطر التي يوقعها التضليل الإعلامي والتزييف على الدولة والمجتمع تلك المخاطر المتعلقة بالنظام الاقتصادي، والمالي، والتجاري في الدولة، ومن المحتمل هنا أن نشر أية معلومات غير حقيقية عن النظام الاقتصادي والمالي للدولة سيؤثر مباشرة على نشاطها الاقتصادي والاستثماري، وعلى أسواق الأسهم، والمال، والعقار، وقبل ذلك على العملة الوطنية.

وبدون الدخول في التفاصيل يمكن التوقف عند العديد من تلك التأثيرات التي يمكن إجمالها في نطاق محددة، لعل من أبرزها:

1. التأثير على سوق الاستثمارات.
2. التأثير على السياحة والقطاع السياحي.
3. التأثير على الأعمال والحركة التجارية والعلاقات التجارية الدولية.
4. التأثير على السياسات الاقتصادية والتجارية.
5. التأثير على القطاع المالي والبنوك وانعدام الثقة في المؤسسات المالية الوطنية.
6. التأثير على سوق الأسهم والاستثمارات المالية والقطاع المصرفي.
7. التأثير على قيمة العملة الوطنية.
8. زعزعة الثقة في الاقتصاد الوطني من جهة، وبين الشركاء التجاروبين والاستثمار الأجنبي من جهة أخرى.
9. التشكيك في الاستقرار الاقتصادي والمالي وأعمال التنمية.
10. التشكيك في منظومة التشريعات والقوانين الاقتصادية والمالية، والنظام الضريبي.
11. التشكيك في المديونية العامة للدولة سواء الدين الداخلي والدين الخارجي الدولي.
12. التأثير على أسواق العمل والتوظيف ونسب البطالة.
13. التأثير في نسبة الدخل الشخصي، والاستهلاك وارتفاع الأسعار، والتضخم، وأسعار صرف العملة.
14. التأثيرات الاجتماعية من حيث استقرار الأسرة، والسلم الاجتماعي، وإشاعة الخوف الجماهيري من تدهور الاقتصاد وانكماشه.
15. التأثيرات على أسعار السوق والسياسة الاستهلاكية، وانخفاض نسبة الثقة بالسياسات الاستهلاكية.
16. تأثر سوق العقارات والأموال المنقولة وغير المنقولة.
17. التأثير على المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث: التضليل الإعلامي في الأردن.. ظاهرة تتنامى

تسللت ظاهرة التضليل الإعلامي في الأردن إلى وسائل الإعلام بعد الانتشار الواسع للتكنولوجيا واستخدام الإنترنت، واستخدام منصات التواصل الاجتماعي التي باتت تعتبر مصدرا يعتمد عليها الجمهور لتلقي المعلومات، والتي تعتبر من مصادر المعلومات غير الموثوقة.

ويبدو تأثير توسع استخدام الإنترنت، ومنصات التواصل الاجتماعي أمرا واضحا في الأردن، فوفقا للتقارير التي تعاين حجم استخدام الأردنيين للإنترنت في عام 2023، بلغ عدد المستخدمين 9.95 مليون مستخدم، أي ما يعادل 88% من إجمالي السكان، حيث تكشف المعطيات عن النمو الكبير والمتزايد في استخدام الإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي. في حين وصل عدد مستخدمي الهواتف المحمولة، والذكية إلى 8.61 مليون مستخدم، أي ما يعادل 76.1% من إجمالي السكان، كما بلغ عدد مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي إلى 6.61 مليون مستخدم، أي ما يعادل 66.4% من إجمالي مستخدمي الإنترنت في الأردن، وبنسبة 54.6% للذكور، و45.4% للإناث، وتعتبر منصة فيسبوك الأكثر شعبية في الأردن، حيث يضم 49.2%، ويوتيوب بنسبة 66.4% ، والتيك توك «المحجوب رسميا» بنسبة 44.5%، وسناب شات بنسبة 32,7 %، وانستغرام بنسبة 28.6 %، ولينكد ان بنسبة 14.1%، وأخيرا منصة X «تويتر سابقا» بنسبة تصل إلى 9.3%[20].

ووفقا لنتائج تقرير صادر عن وحدة دراسة الأسواق في جمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات «إنتاج»[21]، فإن نسبة الأشخاص الذين يتصلون بالإنترنت في الأردن للعام 2023 قد وصلت إلى 91%، مع تفضيل كبير للاتصال عبر الأجهزة الخلوية بنسبة 77% مقارنة بـ 22% يستخدمون أجهزة اللاب توب وأجهزة أخرى.

وذكر التقرير إلى أن 76% من المستخدمين يفضلون استخدام متصفح غوغل كروم، في حين بلغ حجم مستخدمي نظام الأندرويد في الأردن 79%. وفيما يتعلق بمنصات التواصل الاجتماعي، فإن عدد الأشخاص في الأردن الذين لديهم حسابات على منصات مختلفة حوالي 6.4 ملايين، بنسبة استخدام تصل إلى 56% من سكان الأردن، في حين تصدر فيسبوك القائمة بـ 5.3 ملايين مستخدم، يليه يوتيوب بـ 6.4 ملايين مستخدم، إنستغرام بـ 3.7 ملايين، تيك توك بـ 1.7 مليون، وتويتر بـ 1.1 مليون مستخدم، في حين يبلغ عدد مستخدمي سناب تشات 3.4 ملايين.

إن هذه الأرقام تكشف عن حجم التأثير الكبير لمنصات التواصل الاجتماعي في الاتصال والتواصل بين الأردنيين، ومدى التأثير الذي تحدثه في جمهور المستخدمين في تلقي المعلومات، ونشرها أو إعادة بثها واسترجاعها، وضرورة العمل على تدقيق تلك المعلومات قبل تداولها، أو حتى التحقق منها بعد أن تنشر على مواقع التواصل الاجتماعي.

أما على الجانب الآخر، وفيما يتعلق بوسائل الإعلام، فحسب الموقع الرسمية لهيئة الإعلام[22]، فإن عدد القنوات الفضائية المرخصة والتي تعمل من الأردن يصل إلى 20 فضائية، وهناك 41 إذاعة، و18 مطبوعة ورقية، بين يومية، وأسبوعية وشهرية، و128 مطبوعة إلكترونية (مواقع إخبارية).

إن عدد وسائل الإعلام هذا، والذي يعد ليس بالقليل بالنسبة إلى بلد بحجم الأردن، خلق نوعا من المنافسة على نقل الأخبار، فبات بعضها - ولو كان عددا قليلا - لا يدقق في الأخبار قبل نشرها، مما خلق تضليلا -حتى وإن كان غير مقصود- في بعض القضايا التي تهم الرأي العام، والتي تشكل أهمية لدى الجمهور.

أضف إلى أن العديد من المطبوعات الإلكترونية على وجه الخصوص، تُشغل صحفيين وصحفيات تنقصهم الخبرة، أو التدريب مما يُسهم في نشر الإشاعات، والتضليل، فالعاملون في بعض هذه المواقع الإخبارية تنقصهم الخبرات في أدوات التحقق من الأخبار، والصور والفيديوهات.

ولعل السرعة التي أصبحت من ضروريات نشر الأخبار لمواكبة التطور الهائل الذي أحدثته منصات التواصل الاجتماعي في نقل المعلومات، انعكس سلبا على دقة، واحترافية وسائل الإعلام مما سبب سقوط بعضها في فخ التضليل، أو نشر الإشاعات، أو الأخبار الزائفة والمفبركة.

يقول الدكتور محمد أبو رمان، وزير الثقافة والشباب الأسبق[23]، لصالح الدراسة، إن ظاهرة الأخبار الكاذبة والزائفة منتشرة بشكل كبير في الأردن، وكانت سابقا تتمثل في «صالونات نميمة»، وبعد التطور التكنولوجي تحولت إلى منصات التواصل الاجتماعي، مشيرا إلى أنه لا يوجد «حراس بوابات» على هذه المنصات، ولا توجد معايير مهنية، كما

(20) موقع مؤسسة مكانة 360، متوفر على الرابط: https://www.makana360.com/ar/jordan-online-internet-2023-ar/

(21) قناة المملكة، متوفر على رابط: https://www.almamlakatv.com/news/138064-8A%D8%A9-%85%D8%B9%D9%%D8%AC%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%AC-91-%%D8%A5%D9%86-%83%D8%A7%D9%86-%D8%B3%D9%85%D9%%D9%86-%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%%D8%A7%D9%88%84%D9%85%D8%AA%D8%B5%D9%%D9%86%84%D8%A5%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%%D9%8A-%81%D9%86%D8%AA-%D9%%D8%AA%D8%B1%D9%2023-85%%D8%B9%D8%A7%D9/

(22) انظر موقع هيئة الإعلام، http://www.mc.gov.jo/

(23) مقابلة مع وزير الشباب والثقافة الأسبق، محمد أبو رمان، أجريت لغايات الدراسة.

هو الحال في الإعلام المحترف، وبالتالي فبإمكان أي أحد أن ينشر خبرا، أو تقريرا غير دقيق أو غير مهني، ويلقى رواجا بين مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي.

أما رئيس مجلس إدارة صحيفة الدستور اليومية، والنائب السابق، عمر عياصرة[24]، فيرى أن التضليل موجود، لكنه لا زال في بدايته، ولم يصل مرحلة النضوج والاحترافية، وأحيانا قد يكون ممنهجا، وأحيانا غير مقصود.

الصحفي والكاتب مالك عثامنة[25]، يقول لصالح الدراسة إن «الأردن أكثر مكان خصب لعمليات التضليل وهذا مرده لعوامل سياسية وإقليمية، وبسبب البناء المهترئ للمؤسسات الإعلامية، خاصة الإعلام الرسمي، بالإضافة إلى انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، فكل ما سبق ساهم في أن يكون الأردن مزرعة للتضليل الإعلامي».
ويضف عثامنة أن وبسبب غياب الشفافية في توفير المعلومات، فإن التضليل بات ظاهرة يومية، وأي حدث في الأردن قابل لأن يتحول إلى مادة للتضليل الإعلامي، وتضليل للرأي العام، مبينا أن التضليل يعتمد على الإشاعة، أو الأخبار الكاذبة، وحتى على أخبار حقيقية يتم التلاعب بها.

أستاذ العلوم السياسية، د. حسن البراري[26]، يؤكد على وجود التضليل الإعلامي بقوله «التضليل الإعلامي، وضخ معلومات خاطئة موجود في الأردن، وبالأخص على منصات التواصل الاجتماعي، وإنتاج الإعلام الجديد لما يسمى بـ «المواطن الصحفي» الذي يفتقد المهنية والاحترافية، وأدوات التحقق من المعلومة ساهم في انتشار ظاهرة التضليل».

وينفي البراري أن يكون التضليل في الإعلام الرسمي ممنهجا، بمعنى أنه لا يضخ أخبارا كاذبة، لكنه يشرح «بأن الإعلام الرسمي إعلام انتقائي يهدف لتعزيز رؤية الدولة، ويحاول أن يهاجم المنابر الأخرى التي لا تتفق معه، وهذا نوع من الإعلام التعبوي».

ويقول الصحفي المختص بالصحافة الاستقصائية، مصعب الشوابكة، إن التضليل الإعلامي أصبح يُمارس من قبل الجميع، وذلك بسبب انتشار منصات التواصل الاجتماعي، فمستخدمي منصات التواصل الاجتماعي تمارسه، والمؤسسات الإعلامية أيضا.

(24) مقابلة مع رئيس مجلس إدارة صحيفة الدستور، عمر عياصرة، أجريت لغايات الدراسة.
(25) مقابلة مع الصحفي والكاتب مالك عثامنة أجرين لغايات الدراسة.
(26) مقابلة مع أستاذ العلوم السياسية، الدكتور حسن البراي، أجريت لغايات الدراسة.

ويرى الشوابكة أن ظاهرة التضليل الإعلامي زادت وتوسعت مقارنة مع السنوات الماضية، فاليوم نشهد حملات تضليل تقودها صفحات على منصات التواصل الاجتماعي لأسباب سياسية، وقضايا تهم الرأي العام.

وفي محاولة لتفسير توسع وانتشار ظاهرة التضليل الإعلامي في الأردن، يعتقد البراري أن انتشار حالة التضليل الإعلامي بسبب فجوة الثقة بين المواطنين والمؤسسات الإعلامية الرسمية، فالثقة بالحكومة، ومجلس النواب، وحتى الأحزاب نسبها متدنية جدا، مع أن الأصل أن تكون هذه المؤسسات مفتوحة على المواطنين وتحظى بثقتهم.

ومع اتساع فجوة الثقة بين الحكومة وبين المواطنين، فإن حجب المعلومات، وعدم تدفقها بشكل سلس للإعلام، والجمهور، يجعل الفضاء شاغرا لصالح الإشاعات، والأخبار الزائفة، والتضليل الإعلامي، ما يزيد الطين بلة تعدد الروايات الصادرة عن الحكومة، وبعض المرجعيات في الدولة تجاه قضايا تهم الرأي العام، ويؤكد على ذلك مالك عثامنة، باسترجاع تعامل الدولة مع قضية ما يُعرف بالفتنة، فيقول «قضية ما سمي «الفتنة» ربما كانت من أخطر المفاصل التي مرت بالدولة الأردنية، لكن التخبط الإعلامي لدى منظومة الدولة، والروايات المتناقضة، وغياب المعلومة، والحقيقة، جعل جهات خارجية تنفذ إلى الرأي العام الأردني، وتؤثر في اتجاهاته».

وهو ما يتوافق مع رأي حسن البراري حول ذات الواقعة، إذ يقول «أما فيما يتعلق بقضية الفتنة فأنا لا أعلم لغاية الآن ما الذي جرى، فالرسميون لم يقدموا رواية دامغة، ولا الذين بدأوا بترويج الإشاعات قدموا أي دليل على ما يقولونه، فبالتالي الكثير من الحقائق ظلت قيد التكهن حتى يومنا هذا».

ويعود عثامنة ليؤشر على ذات الخلل في قضية أخرى،»وأيضا فيما يتعلق بالجسر البري[27] فأنا على علم ويقين بعدم وجوده، لكن الدولة لا تدافع عن نفسها، فإثبات النفي أحيانا لا يكون بتصريح أو بيان صحفي فقط».

الأمر بعينه يتكرر ولكن في واقعة أخرى، فعمر عياصرة يعتقد أنه «عندما تغيب رواية الدولة، وتغيب المعلومة من

(27) «الجسر البري»: مرور للشاحنات المحملة بالبضائع، عبر الأردن باتجاه إسرائيل، قادماً من الإمارات ودول أخرى، كبديل عن السفن الإسرائيلية والأجنبية التي فرضت جماعة أنصار الله الحوثيين في اليمن حظرا على مرورها عبر طريق مضيق باب المندب.

أي طرف يُخلق التضليل، فمثلا قصة لقاح MR[28]، تخللها الكثير من الأخبار الزائفة والمضللة، حيث انتشر فيديو يروج أن اللقاح خطير على صحة الأطفال، لكن الدولة لم تستطع أن تدافع عن نفسها».

وتقول الصحفية رنا الصباغ لصالح الدراسة[29] إن غياب المعلومة، وعدم الثقة في الحكومة والمؤسسات الإعلامية، جعلت الكثير من المواطنين يتابعون «حسابات معارضة» و«معارضين» رغم أن الكثير مما يقولونها معلومات كاذبة وزائفة. ومن المشاكل التي تزيد من انتشار التضليل الإعلامي عدم استخدام الصحفيين لقانون ضمان الحق الحصول على المعلومات.

وهو ذات الأمر الذي يعتقده مصعب الشوابكة[30] فيقول إن فقدان المعلومة، وعدم تدفقها بشكل سلس للمعلومات، وعدم وجود ناطقين إعلاميين فاعلين في بعض المؤسسات أسباب رئيسية لتضليل الرأي العام.

ورغم حجم الأشاعات، والأخبار الزائفة التي رافقت جائحة كورونا عالميا، إلا أن الحكومة الأردنية، والأجهزة الرسمية حققت قصص نجاح، وإن لم تستمر بها، هذه النتيجة اتفق عليها عدد ممن تم مقابلتهم، فالكاتب والصحفي مالك عثامنة يقول «فيما يتعلق بجائحة كورونا فقد كان هناك نجاح نسبي للحكومة من ناحية شفافية وتدفق المعلومات، مما سبب ضعف في تأثير الإشاعات، والأخبار الكاذبة والزائفة، وهذا النجاح يجب أن تبني عليه المؤسسات الرسمية».

ويتفق معه نسبيا حسن البراي، إذ يرى أنه «في بداية جائحة كورونا كانت الحكومة ناجحة، وتقدم معلومات ذات مصداقية للمواطنين، ولكن بعد فترة، وباستخدام قانون الدفاع بدأت بالتضييق على المواطنين، وعادت فجوة الثقة».

التأكيد على وجود ظاهرة التضليل الإعلامي، ومعاينته على أرض الواقع تقود إلى سؤال جوهري؛ من يصنع التضليل الإعلامي، ولماذا؟

وفي هذا الصدد، يرى عمر عياصرة أن التضليل في الأردن يصنعه 3 أطراف؛ الطرف الأول هو الدولة، ومراكز القوى في الدولة، والتي تستخدمه كأحد مضامين وسائلها وأدواتها لإدارة المشهد، وأما الطرف الثاني فهو المعارضة والتي تستخدم التضليل بمستوى استخدام الدولة له، أما الطرف الثالث فهو السوشيال ميديا والتي يستخدم التضليل فيها للشعبوية، ويعقب عياصرة أن الأكثر احترافية هي الدولة والمعارضة.

ويؤكد على أن التضليل ليس ظاهرة، ولكنه تستخدم في البعد السياسي بشكل كبير، ووسائل التواصل الاجتماعي تساهم في انتشاره.

أما الصحفية رنا الصباغ فتقول إن «الحكومة تستخدم حسابات وهمية لبث معلومات، وأخبار تعزز رواياتها، وتعتمد على موظفين سابقين في شركات التواصل الاجتماعي العالمية لبث هذه المعلومات والأخبار».

ويقول مصعب الشوابكة أن المؤسسات الرسمية هي جزء ممن يصنعون التضليل الإعلامي على منصات التواصل الاجتماعي، وجزء من عملية التضليل في وسائل الإعلام، فتدخل بعض الأجهزة الرسمية في الدولة لتغير معلومة معينة في خبر أو تقرير، وإخفاءها، أو استبدالها، فهذا يعد تضليلا.

فيما يرى مالك عثامنة أن منصات التواصل الاجتماعي أكبر مصدر للأخبار الزائفة، والكاذبة، والأكثر إنتاجا لها، ومن ثم يأتي الإعلام الإلكتروني الذي أصبح منتجا للأخبار الزائفة بسبب ضعف مهنية عامليه، وعدم اتباع عمليات التحقق من الأخبار.

ويقول مصعب الشوابكة أن هناك جيوش على منصات التواصل الاجتماعي، محسوبة على مؤسسات رسمية، وجماعات، وأحزاب تتلاعب بالرأي العام.

ويعتقد رئيس تحرير جريدة الغد اليومية، مكرم الطراونة «أن حجم التضليل الموجود في المؤسسات الإعلامية سواء في المواقع الإخبارية أو الصحف محدود، لكن يبقى بأن لكل مؤسسة صحفية مصالحها ورؤيتها الخاصة التي تتماشى معها، دون تضليل أو تجنّي على الدولة، كان يجب أن يتم التركيز في قانون الجرائم الإلكترونية على التضليل والتزييف الذي يحدث على مواقع التواصل الاجتماعي مع توضيحهم بشكل كامل، أيضا لا يمكن إهمال أن هناك جهات توظف التضليل والتزييف الإعلامي كأسلحة تخدم أهدافها ومصالحها والتي من الممكن أن تضر بالدولة بالدرجة الأولى»[31].

ووفقا لنتائج دراسة أجريت في شهر تموز سنة 2020، فإن 55% من مستخدمي الفيسبوك في الأردن هم ضحايا

(28) لقاح الحصبة والحصبة الألمانية (MR).
(29) مقابلة مع الصحفية رنا الصباغ، أجريت لغايات الدراسة.
(30) مقابلة مع الصحفي مصعب الشوابكة، أجريت لغايات الدراسة.
(31) مكرم الطراونة، رئيس تحرير جريدة الغد اليومية، مقابلة معمقة أجريت لغايات الدراسة.

التضليل الإعلامي، وأن ما نسبته 10.6% نشروا أخبارا على مواقع التواصل الاجتماعي كان هدفهم التلاعب والتشويه، في حين كانت ما نسبته 7.4% تعنى بالصراعات السياسية، وأن الثقة بالمصدر أو الشخص أحيانا هي الدافع الذي يجعل هؤلاء يقومون في نشر أخبار مضلله ومشاركتها»[32].

وفي مؤشر حالة الإعلام لعام 2023[33]، الذي يصدره مركز حماية وحرية الصحفيين، سئلت عينة المؤشر إن كانت منصات التواصل الاجتماعي ساهمت في ترويج الأخبار المضللة، والكاذبة، وأثّرت على مصداقية وسائل الإعلام التقليدية، فكانت إجابات 254 صحفي وصحفية على النحو التالي: يرى 35.1% من المستطلع آراؤهم أن ترويج الأخبار المضللة والكاذبة على منصات التواصل الاجتماعي أثّر على مصداقية وسائل الإعلام التقليدية بشكل كبير، وما نسبته 40.9% يرون أن ترويج الأخبار المضللة والكاذبة على منصات التواصل الاجتماعي أثّر على مصداقية وسائل الإعلام التقليدية بشكل متوسط، مقابل 24% يعتقدون أن ترويج الأخبار المضللة والكاذبة على منصات التواصل الاجتماعي لم يؤثر إطلاقا على مصداقية وسائل الإعلام التقليدية.

وفي سؤال آخر عن ترويج الأخبار المضللة والكاذبة على منصات التواصل الاجتماعي، وأثره على مصداقية تلك المنصات، أجاب 60% من المستطلع آراؤهم أن ترويج الأخبار المضللة والكاذبة على منصات التواصل الاجتماعي أثّر على مصداقية منصات التواصل الاجتماعي بشكل كبير، وما نسبته 36.2% يرون أن ترويج الأخبار المضللة والكاذبة على منصات التواصل الاجتماعي أثّر على منصات التواصل الاجتماعي بشكل متوسط، مقابل 11.8% يعتقدون أن ترويج الأخبار المضللة والكاذبة على منصات التواصل الاجتماعي لم يؤثر إطلاقا على مصداقية منصات التواصل الاجتماعي.

وفي ذات الوقت؛ لم تتضمن التشريعات الأردنية أية إشارة إلى كلمة «التضليل الإعلامي» لكون معظم مضامينه معالجة في قوانين عديدة على نحو قانون المطبوعات والنشر، وقانون العقوبات، وتتعلق بالذم والتحقير، ونشر الأخبار الكاذبة وغيرها من القضايا الأخرى التي تمس مباشرة الحقوق الشخصية للأفراد وكرامتهم.

وأعاد المشرع الأردني معظم تلك القضايا بالنص عليها في قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023، على نحو اغتيال الشخصية، والذم والتحقير، والأخبار الكاذبة، وازدراء الأديان، والتحريض على العنف والكراهية.

إن سن قانون لضبط الفضاء العام من الإشاعات، وظاهرة التضليل الإعلامي، وانتشار الأخبار الكاذبة، والمزيفة، يجب أن لا يمس حرية التعبير، وحرية الإعلام، فهما مصونتان بالدستور الأردني بمقتضى نص المادة رقم (15)[34]، وبما لا يخالف المادة رقم (1/128)، والتي تنص على «لا يجوز أن تؤثر القوانين التي تصدر بموجب هذا الدستور لتنظيم الحقوق والحريات على جوهر هذه الحقوق أو تمس أساسياتها».

وهو ما يتوافق مع رؤية الأمين العام للأمم المتحدة، في تقرير قدمه تحت عنوان «مكافحة التضليل الإعلامي من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات العامة» في أواخر عام 2022، وضمن أعمال الدورة 77 للجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي جاء فيه أنه ورغم كل ما سبق فأن أي تعرف للتضليل الإعلامي يجب أن لا يقيد، بدون مسوغ، أشكال التعبير بالسخرية، أو الهجاء، أو المحاكاة الساخرة، أو الفكاهة التي تسعى إلى التشكيك في المعايير الذاتية، أو المجتمعية، أو حتى الاستهزاء بها، تقييدا ذريعته مكافحة التضليل الإعلامي[35].

وإن تمكين الرقابة على مثل هذا المحتوى، أو اشتراط فرضها تحت مسمة التضليل الإعلامي، يهدد بقمع العمل الغني، والعلمي، والصحفي، والنقاش العام بشكل أعم[36].

لكن وزير الاتصال الحكومي، الناطق الرسمي باسم الحكومة،

(32) بترا ـ وكالة الأنباء الاردنية الرسمية: تقرير: دراسة تظهر وقوع 55 بالمئة من مستخدمي الفيسبوك ضحايا للتضليل الإعلامي، متوفر على رابط: https://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=1 43827&lang=ar&name=news

(33) مراوحة.. مؤشر حالة الإعلام لعام 2023، متوفر على الرابط: o/https://cdfj.org/wp-content/uploads/2024 88%D8%AD%85%D8%B1%D8%A7%D9%D9%/7 85%D8%A4%D8%B4%D8%B1-%%D8%A9-%D9 84%D8%A9-%D8%%%D8%AD%D8%A7%D9 84%D8%84%D8%A5%D8%B9%D9%A7%D9 8A-%D8%A7%%81%D9%85-%D9%%A7%D9 86-%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%D9 pdf.3-2023-85%84%D8%B9%D8%A7%D9%%D9

(34) الدستور الأردني، نص المادة (15):
تكفل الدولة حرية الرأي، ولكل أردني أن يعرب بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير بشرط أن لا يتجاوز حدود القانون.
تكفل الدولة حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والفني والثقافي والرياضي بما لا يخالف أحكام القانون أو النظام العام والآداب.
تكفل الدولة حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام ضمن حدود القانون.
لا يجوز تعطيل الصحف ووسائل الإعلام ولا إلغاء ترخيصها إلا بأمر قضائي وفق أحكام القانون.
يجوز في حالة إعلان الأحكام العرفية أو الطوارئ أن يفرض القانون على الصحف والنشرات والمؤلفات ووسائل الإعلام والاتصال رقابة محدودة في الأمور التي تتصل بالسلامة العامة وأغراض الدفاع الوطني.
ينظم القانون أسلوب المراقبة على موارد الصحف.

(35) الدورة 77 للجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، مكافحة التضليل الإعلامي من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات العامة، متوفر على الرابط: https:// pdf//22/459/documents.un.org/doc/undoc/gen/n22 n2245922.pdf?token=4qyGhJeUYa1a5MCuk2&fe=true

(36) المصدر السابق.

الاتصال الحكومي، د. مهند مبيضين[37] يرى «أن الأخبار الزائفة تشكك ثقة الناس بالدولة، ورسالتها، وأن قانون الجرائم الإلكترونية سيحد من ظاهرة التضليل الإعلامي، وانتشار الأخبار الكاذبة، فيقول، «إن المادة 15 من قانون الجرائم الإلكترونية تحدثت عن الأفعال التي تعتبر جرائمًا، حيث تشمل نشر الأخبار الكاذبة التي تستهدف الأمن الوطني والسلم المجتمعي، أو التي تسيء وتحقر شخصًا ما، وتفرض عقوبات على نشر مثل هذه الأخبار».

رئيس تحرير جريدة الغد، مكرم الطراونة، يقول «هناك جوانب إيجابية في القانون، وأسبابه الموجبة تهدف لمحاربة الفوضى الناشئة عن مواقع التواصل الاجتماعي بدرجة كبيرة، ووضع حد لاغتيال الشخصية، والابتزاز، والذم والقدح، والجرائم الأخرى، وهذا السبب الرئيسي لا يتعارض أبدا مع حرية التعبير، وحرية النقد القائمة على البعد المهني والأخلاقي، فحرية التعبير سقفها القانون، وليس السماء كما هو مشاع، وتخوفاتي من القانون ليست في تأثيره على حرية التعبير والرأي، ولكن الخوف من تعميم النصوص التي تحتمل مزاجية التطبيق».

أما الكاتبة الصحفية سهير جرادات تعتقد « أن الحكومة أصدرت العديد من القوانين، خاصة في ميدان الصحافة ومنها قانون الجرائم الإلكترونية دون توفير تفسير واضح لمصطلحات مثل «الأخبار الزائفة»، و«الخبر المضلل، فالأمر يعود إلى تعريف الأخبار الزائفة والمضللة ومدى تنوعها، سواء كانت تتسبب فيها الصحافة بدون قصد أو نتيجة غياب المعلومات، خاصة في حالة استخدام المواطن لمنصات التواصل الاجتماعي التي تعتمد على سرعة البث والنشر دون تدقيق»[38].

ويدعو مدير التحرير العام في جريدة الغد، عبد الكريم الوحش[39]، لإخضاع قانون الجرائم الإلكترونية للمزيد من الدراسة والتحديث لأنه يعاني من مشكلة في تحديد نطاق الجريمة وأركانها، فقد قُدِّمت بعض النصوص العامة والإشارات بخصوص التضليل، والتزييف دون توضيح للحدود الفعلية لتلك الجرائم، وتظهر المشكلة في عدم مراعاة التشريع للتطور التكنولوجي، مبينا الحاجة لتحديث التشريعات لتعكس التقدم التكنولوجي الحديث، خاصةً مع ظهور تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، وهذا سيؤدي إلى تعديلات على القانون قريبًا لتلبية متطلبات الوضع الراهن. ولعل من أهم أوجه مكافحة ظاهرة التضليل الإعلامي، والأخبار الكاذبة، والمزيفة، وصول الجمهور، والصحفيين، إلى المعلومات بشكل سلس، ومستمر.

(37) مهند مبيضين، وزير الاتصال الحكومي، مقابلة أجريت معه لغايات الدراسة.

(38) سهير جردات، كاتبة صحفية، مقابلة أجريت معها لغايات الدراسة.

(39) عبد الكريم الوحش، مدير التحرير العام في جريدة الغد، مقابلة أجريت معه لغايات الدراسة

كانت الأردن سباقة في هذا المجال بإقرارها قانون ضمان حق الحصول على المعلومات عام 2007، كأول دولة عربية، كما وأجرت تعديلات عليه، بعد توجيهات من الملك عبد الله الثاني، ونشر في الجريدة تحت اسم «قانون ضمان حق الحصول على المعلومات رقم 3 لعام 2024».

ويرى الصحفيون والصحفيات في مؤشر حالة الإعلام لعام 2023[40]، الذي صدر مؤخرا عن المركز، أن تعديلات قانون ضمان حق الوصول للمعلومات تسهم في تعزيز مساحة حرية الإعلام، فـ 56.7% منهم يرونها ستسهم بشكل متوسط في تعزيز مساحة حرية الإعلام، 24.2% يرونها ستسهم بشكل كبير في تعزيز مساحة حرية الإعلام، مقابل 16% فقط من الصحفيين والصحفيات يعتقدون أن التعديلات الجديدة على قانون حق الحصول على المعلومات لن تسهم في تعزيز مساحة حرية الإعلام على الإطلاق.

لكن المشكلة الأبرز هي في تطبيق القانون، فوجود قانون، دون تطبيق جيد له لن ينعكس على أرض الواقع، فنسبة الصحفيين والصحفيات ممن يرون أن الحكومة والمؤسسات العامة تطبقان قانون ضمان حق الوصول للمعلومات بشكل فعال وبشكل كبير بلغت 22.9%، و46.4% أن الحكومة والمؤسسات العامة تطبقان قانون ضمان حق الوصول للمعلومات بشكل فعال، وبشكل متوسط، فيما يعتقد 30.7% منهم أن الحكومة والمؤسسات العامة لا تطبقان قانون ضمان حق الوصول للمعلومات بشكل فعال على الإطلاق[41].

ويؤكد وزير الاتصال الحكومي، مبيضين، على ذلك باعترافه أنه يوجد مشكلة في تطبيق قانون ضمان حق الحصول على المعلومات في بعض المؤسسات، فبعضها ما زال متحصنًا بأن الإفصاح عن بعض المعلومات غير مسموح، بالإضافة أن بعض المسؤولين لديهم مشكلة في التعامل مع وسائل والتواصل مع وسائل الإعلام، مبينا أن الحكومة قامت بتنظيم منتدى التواصل الحكومي ليكون حلقة وصل بين الإعلاميين، ووسائل الإعلام والوزارات والمؤسسات الحكومية[42].

ويشدد مدير عام شبكة الإعلام المجتمعي، داود كتاب، على أن «حق الوصول إلى المعلومات وتدفقها يعد جزءًا من مفهوم الحكومة الشفافة، إذا كانت الحكومة قادرة على الكشف عن المعلومات وتقديمها بشكل شفاف، فإن هذا يقلل من فرص انتشار الأخبار الكاذبة، ومع ذلك، يتوجب علينا أن نكون حذرين، فالمعلومات الكاذبة قد تنتشر في ظل هذه الظروف، ولا يمكن معاقبة الأفراد بسبب محاولة نشر الأخبار الكاذبة إذا لم يكن هناك قرار حقيقي بالإفصاح

(40) مصدر سبق ذكره.

(41) نفس المصدر السابق.

(42) وزير الاتصال الحكومي، مهند مبيضين، في مقابلة أجراها معه المركز لغايات مؤشر حالة الإعلام لعام 2023.

عن المعلومات»[43].

إن شح المعلومات المفصح عنها من الحكومة، والمؤسسات العامة، وحتى الجهات الخاصة، جعل من وسائل الإعلام، ومنصات التواصل الاجتماعي، بيئة خصبة لانتشار الأخبار الكاذبة، والمزيفة، والإشاعات.

حاولت نقابة الصحفيين التصدي لهذه الحالة، فقررت الهيئة العامة للنقابة في اجتماعها بتاريخ 2003/4/25 اعتماد ميثاق الشرف الصحفي ليكون مرجعا لجميع العاملين في مختلف وسائل الصحافة والإعلام ووسائل الاتصال الجماهيري، يسترشدون به ويلتزمون بما جاء فيه، وأن هذا الميثاق يعتبر جزء من النظام العام، وأن أي مخالفة له تعتبر مخالفة مسلكية، وتصرف ينال من شرف المهنة[44].

وتنص المادة (9) منه على أن «رسالة الصحافة تقتضي الدقة، والموضوعية: وإن ممارستها تستوجب التأكد من صحة المعلومات، والأخبار قبل نشرها، وفي هذا الإطار يراعي الصحفيون ما يلي:

عدم نشر معلومات غير مؤكدة أو مضللة أو مشوهة أو تستهدف أغراضا دعائية بما في ذلك الصور والمقالات والتعليقات، كما يجب التمييز بوضوح بين الحقيقة والتعليق أو بين الرأي والخبر.

يلتزمون بتصحيح ما سبق نشره إذا تبين خطأ في المعلومات المنشورة، ويجب على المؤسسة الصحفية، أو الإعلامية أن تنشر فورا التصويب أو الاعتذار عن أي تشويه أو خطأ كانت طرفا فيه، وإعطاء الحق في الرد على أي معلومة غير صحيحة للأفراد ومؤسسات المجتمع الرسمية، والمدنية ذات الصلة بموضوع النشر، وحيثما يتطلب الأمر ذلك، وعليها نشر الاعتذار في الحالات المناسبة وحسب الأصول.

يمارسون أقصى درجات الموضوعية في «عزو» المواد التي تنشرها الصحف إلى مصادرها، وأن يذكروا مصدر كل مادة صحفية، أو نص يتم نشره، وعليهم أن يراعوا عدم «العزو» إلى مصادر مجهولة، إلا إذا حقق هدفا وصالحا عاما، أو استحال الحصول على المعلومات بغير هذه الوسيلة.

يلتزمون بأن يكون العنوان معبرا بدقة وامانة عن المادة الصحفية المنشورة، وعليهم بيان مكان الحدث، ومصدره سواء كان خارج المملكة أو داخلها.

لكن عمر عياصرة يرى أن التشريعات لن تحد من التضليل، لأن جزء من صناعة التضليل بيد مراكز القوى، وفقط عندما تتخلى مراكز القوى عن أن تكون جزء من الصراع يمكن أن ينتهي التضليل.

ويضيف أن ما يحد من التضليل إرادة سياسية، ومناخ سياسي ديمقراطي حقيقي، ووعي مجتمعي، موضحا أنه كل ما زادت حساسية المجتمع، والتابوهات زاد التضليل.

ويتفق معه مالك عثامنة بقوله المشكلة الأساسية أن التشريع قائم على التقييد والعقاب، وليس على أساس التنظيم للحد من ظاهرة التضليل الإعلامي.

ولا بد من الإشارة إلى نجاعة «التربية الإعلامية»، أو «الدراية الإعلامية» في مواجهة ظاهرة التضليل الإعلامي، وانتشار الأخبار الزائفة، والكاذبة، إذ كان الأردن البلد العربي الأول الذي يدرج التربية الإعلامية ضمن مناهج التعليم في المدارس، إذ أبرم معهد الإعلام الأردني عام 2016 شراكة مع اليونسكو بإطلاق مشروع إدماج التربية الإعلامية والمعلوماتية في الأردن ضمن مناهج التعليم، بمعنى دمج بعض المفاهيم المتعلقة بالدراية المعلوماتية في مواد أخرى، فضلًا عن اعتمادها كمساق منفصل، فمثلًا، تم تخصيص فصل في منهج التربية الوطنية للصفين السابع والثامن عن مهارات التحقق الإخباري وخطاب الكراهية، وفي مادة تكنولوجيا المعلومات للصف العاشر، تم إدراج فصل عن الخصوصية الرقمية، واستمر في إدخال مفاهيم ونشر التربية الإعلامية في المجتمعات المحلية والجامعات والمدارس من خلال الشراكة مع وزارة التربية والتعليم العالي ووزارة الشباب بالمملكة، ومع حلول عام 2019 وجدنا التربية الإعلامية والرقمية تظهر بقوة في الفعاليات المتخصصة، سواء للإعلاميين أو الصحفيين أو كليهما»[45].

يقول ميضين، إن ريادة الأردن في مجال التربية الإعلامية «مشروع هام يتم تنفيذه بواسطة معهد الإعلام الأردني، ونولي له اهتماماً خاصاً، لقد دمجناه في المناهج الدراسية، وكان هناك تقدم، لكننا تأخرنا قليلا بسبب التحديات الناجمة عن حرب غزة ومع ذلك، بدأنا الآن باستعادة العمل على هذا المشروع من خلال عقد ندوات تدريبية بالتعاون مع شركائنا في الجامعات والمؤسسات، وهناك خطة مستقبلية تتضمن زيادة الجهود»[46].

استقرأ مركز حماية وحرية الصحفيين خطة عمل الرباط[47] التي مثلت جهودا دولية للتوافق على معايير تحدد وتضبط مفهوم خطاب الكراهية، وعلى غرار ذلك فإن مركز حماية وحرية الصحفيين تفحص المعايير الست التي ينبغي أن تتوفر ليطلق على الخطاب أنه خطاب كراهية، ونظر المركز إلى هذه المعايير على أنها قد تكون نقطة انطلاق للتوافق

(43) داوود كتاب، مدير عام شبكة الإعلام المجتمعي، مقابلة أجراها معه المركز.

(44) ميثاق الشرف الصحفي، نقابة الصحفيين الأردنيين، متوفر على الرابط: https://www.jpa.jo/%d9%85%d9%8a%d8%ab%d8%a7%d9%82-%d8%b4%d8%b1%d9%81-%d8%a7%d9%a7%d9%84%d8%b5%d8%ad%d9%81%d9%8a/

(45) مكافحة التضليل الإعلامي في العالم العربي، جائحة كوفيد 19 نموذجا، ص25، شبكة أريج للصحافة الاستقصائية، متوفر على رابط: https://arij.net/wp-content/uploads/2020/12/Disinformation-policy-AR.pdf

(46) د. مهند ميضين، مصدر سبق ذكره.

(47) طالع خطة عمل الرباط على الرابط: https://www.ohchr.org/sites/default/files/Rabat_draft_outcome.pdf

على وضع محددات، ومعايير لضبط تعريف التضليل الإعلامي، وبناء شروط تطبق على ما يتم يثه من أخبار صحفية، أو معلومات في وسائل الإعلام، أو منصات التواصل الاجتماعي.

فعلى سبيل المثال، يختلف تأثير ظاهر التضليل الإعلامي من أن تصدر من مواطن عادي، أو مستخدم لمنصات التواصل الاجتماعي، وبين أن تصدر عن حكومات، أو أجهزة تابعة لها، أو حتى عن شخصية سياسية، أو حزبية، أو عن شخصية اجتماعية لها تأثير على الجمهور كالمؤثرين على منصات التواصل الاجتماعي.

كما ويتفاوت تأثير التضليل الإعلامي حسب الوسيلة الإعلامية التي نشرته، فوسائل الإعلامية الرسمية قد يكون تأثيرها أكبر، وحتى الوسائل الإعلامية الخاصة التي تحظى بعدد متابعة كبير تأثيرها أكثر فاعلية من غيرها.

ويرى مركز حماية وحرية الصحفيين أنه من المفيد للباحثين، والصحفيين، ومحققي المعلومات تطويع معايير خطة الرباط، وسحبها مع إحداث تغييرات تراعي ظاهرة التضليل الإعلامي، وحاول المركز في هذه الدراسة أن يضع اللبنة الأولى لهذه الغاية، مع التأكيد على أن المركز سيعمل مع كافة الأطراف ذات الصلة لتطويرها، وتحكيمها، علميا، وحقوقيا في القريب العاجل.

وفيما يلي تجربة مركز حماية وحرية الصحفيين في وضع معايير لتحديد التضليل الإعلامي:

1. السياق: ويقصد به التعبيرات والكلمات التي تتضمن:
   - أخبار كاذبة، أو مزيفة، أو معلومات مغلوطة.
   - أن يكون لها تأثير مباشر على الوضع الاجتماعي، أوالسياسي، أو الاقتصادي السائد عند صدور الخبر ونشره، أو تناقل المعلومات.
2. المتحدث أو منشئ الخطاب:
   - وضعه الاجتماعي ومركزه القانوني.
   - حالته في المجتمع، وإن كان سياسيا او حزبيا أو مسؤولا.
   - مدى انتشار وسيلة الإعلام أو حتى المنصة التي بثت المعلومات.
3. النيّة:
   - افتراض توافر النية في التضليل الإعلامي، وتوجيه الرأي العام.
4. المحتوى أو الشكل:
   - مدى قصدية المعلومات الكاذبة المباشرة.
   - مدى استخدامها لعبارات وصياغات تثير الجمهور بشكل مباشر.
5. مدى التضليل الإعلامي:
   - تأثيره.
   - طبيعته العامة.
   - حجم جمهوره.
   - علنية التضليل.
   - وسائل النشر.
   - حجم ردات الفعل.
   - فيما إذا كان لدى الجمهور وسائل للتحقق من المعلومة.
   - ما إذا كانت المعلومات الكاذبة أو الزائفة أو المضللة قد عُمِّم في بيئة محصورة أم مفتوحة على نطاق واسع لعامة الناس.
6. الأرجحية:
   - مدى احتمالية تأثير التضليل الإعلامي لاحقا.
   - ترجيح مدى الخطر الذي يمكن أن ينتج عنه.
   - مدى نجاحه أو فشله ضد المجموعات المستهدفة باشتراط مراعاة أن يكون هذا التضليل مسببا لردة فعل مباشرة.

المبحث الرابع: واقع التضليل في الإعلام الأردني ومنصات التواصل الاجتماعي (إحصائيات وأرقام)

بناء على ما سبق في هذه الورقة البحثية فإن ظاهرة التضليل الإعلامي، والإشاعات، والأخبار الزائفة باتت حالة يعاني منها الأردن، سواء من قبل وسائل الإعلام أو منصات التواصل الاجتماعي.

ورصد في الأردن منذ عام 2020 وحتى نهاية شهر حزيران/يونيو 2024 نحو 2220 إشاعة[48]، انتشرت عبر وسائل الإعلام، ومنصات التواصل الاجتماعي، وتوزعت الإشاعات على مجالات متعددة؛ منها الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، والأمني، والصحي، وما يتعلق بالشأن العام.

ووفقا لحسين أبو رمان، رئيس تحرير مرصد الإعلام الأردني «أكيد»[49]، فإن أكثر الجهات إنتاجا للأخبار الزائفة والمضللة هي منصات التواصل الاجتماعي، ويفسر أسباب ذلك بأن 75% من الأردنيين يعتمدون على تلك المنصات، وخاصة الفيسبوك، والواتساب، لكن يبقى الإعلام التقليدي الأكثر مصداقية، وبنسبة تصل إلى 61%، ويقصد به الصحف الإلكترونية، وتبلغ نسبة من يتابعون الفيسبوك 43.6% وهو مصدر المعلومات الأول لديهم يليه، الانستغرام، والواتساب.

واللافت في متابعة الأرقام، أنه ورغم إقرار قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2023، وبدء العمل بمقتضاه منذ 2023/9/12، إلا أن الستة شهور الأولى من عام 2024 سجلت عدد إشاعات يقترب كثيرا من مجموع الإشاعات التي رُصدت خلال عام 2023 كاملا، وفيما يلي تفاصيل الإشاعات المرصودة في الأردن منذ عام 2020، وحتى شهر حزيران 2024.

وفيما يلي أرقام وإحصائيات لانتشار التضليل والإشاعات في الأردن:

أولا: في أول 6 أشهر من عام 2024 رصد في الأردن، 354 إشاعة، 51 منها انتشرت عبر وسائل الإعلام، وتشكل 14% من مجموع الإشاعات المرصودة، فيما كانت 303 منها عبر منصات التواصل الاجتماعي وبنسبة 86%، وقد حدد مصدر 290 منها كمصدر داخلي، و64 كان مصدرها من خارج الأردن.

وتصدرت الإشاعات في المجال الأمني، حيث سجلت 111 إشاعة، بنسبته 31.3% من مجموع الإشاعات، تلاها الإشاعات في السياسي، وسجلت 100 إشاعة بنسبة 28.2%، ثم المجال الاجتماعي بـ 61 إشاعة وبنسبة بلغة 17.2%، وسجل المجال الاقتصادي 49 إشاعة بنسبة 13.8%، فمجال الشأن العام بنسبة 7.9%، وبعدد 28 إشاعة، وتذيل المجال الصحي القائمة بـ 5 إشاعة، بنسبة 1.4%، وتاليا جدول يشرح تفاصيل الأرقام والإحصائيات.

(48) مصدر الإحصائيات، مرصد مصداقية الإعلام الأردني «أكيد».

(49) حسين أبو رمان، رئيس تحرير مرصد أكيد، مقابلة أجريت معه لغايات الدراسة.

جدول يوضح توزيع الإشاعات حسب المجال وجهة النشر والمصدر (يناير-يونيو/2024)

المجال	العدد	%	جهة النشر		المصدر		
			وسائل إعلام	تواصل اجتماعي	داخلي	خارجي	غير محدد
الأمني	111	31.3%	19	92	87	33	-
السياسي	100	28.2%	10	90	74	26	-
الاجتماعي	61	17.2%	6	55	57	4	-
الاقتصادي	49	13.8%	9	40	49	-	-
الشأن العام	28	7.9%	5	23	28	-	-
الصحي	5	1.4%	2	3	4	1	-
المجموع	354	100%	51	303	290	64	-
النسبة المئوية			14%	86%	82%	18%	-

ثانيا: في عام 2023 سجل في الأردن 385 إشاعة، 98 منها انتشرت عبر وسائل الإعلام، وتشكل 25.5% من مجموع الإشاعات المرصودة، فيما كانت 287 منها عبر منصات التواصل الاجتماعي وبنسبة 74.5%، وقد حدد مصدر 361 منها كمصدر داخلي، و21 كان مصدرها من خارج الأردن، ولم يعرف مصدر 3 إشاعات منها. وقد طغت الإشاعات في المجال الاقتصادي عام 2023، حيث سجلت 113 إشاعة، بنسبته 29.4% من مجموع الإشاعات، تلاها الإشاعات في الشأن العام وسجلت 97 إشاعة بنسبة 25.2%، ثم المجال الأمني بـ 86 إشاعة وبنسبة بلغة 22.3%، وسجل المجال الصحي 40 إشاعة بنسبة 10.4%، فالمجال السياسي بنسبة 8.8% وبعدد 34 إشاعة، وتذيل المجال الاجتماعي القائمة بـ 15 إشاعة بنسبة 3.9%. وتاليا جدول يشرح تفاصيل الأرقام والإحصائيات.

جدول يوضح توزيع الإشاعات حسب المجال وجهة النشر والمصدر لعام 2023

المجال	العدد	%	جهة النشر		المصدر		
			وسائل إعلام	تواصل اجتماعي	داخلي	خارجي	غير محدد
الاقتصادي	113	29.4%	16	97	109	2	2
الشأن العام	97	25.2%	26	71	95	2	-
الأمني	86	22.3%	21	65	80	6	-
الصحي	40	10.4%	14	26	40	-	-
السياسي	34	8.8%	14	20	23	11	-
الاجتماعي	15	3.9%	7	8	14	-	1
المجموع	385	100%	98	287	361	21	3
النسبة المئوية			25.5%	74.5%	93.7%	5.5%	0.8%

ثالثا: سجل في الأردن عام 2022 نحو 362 إشاعة، 82 منها انتشرت عبر وسائل الإعلام، وتشكل 23% من مجموع الإشاعات المرصودة، فيما كانت 280 منها عبر منصات التواصل الاجتماعي وبنسبة 77%، وقد حدد مصدر 344 منها كمصدر داخلي، و16 كان مصدرها من خارج الأردن، ولم يعرف مصدر إشاعتين فقط.

وكما هو مبين في الجدول أدناه فقد حاز المجال الاقتصادي على المرتبة الأولى من حيث عدد الإشاعات، حيث رصد 109 إشاعات بنسبة 30% من للمجموع الكلي للإشاعات المرصودة، وحل ثانيا مجال الشأن العام بـ 93 إشاعة وبنسبة 26%، ثم المجال الأمني بـ 81 إشاعة وبلغت نسبته 22%، يليه المجال السياسي بـ 36 إشاعة وبنسبة 10%، أما المجال الصحي فبلغ عدد الإشاعات 27 إشاعة تشكل نسبة 8%، وأخيرا المجال الاجتماعي بـ 16 إشاعة ونسبته 4%.

جدول يوضح توزيع الإشاعات حسب المجال وجهة النشر والمصدر لعام 2022

			جهة النشر		المصدر		
المجال	العدد	%	وسائل إعلام	تواصل اجتماعي	داخلي	خارجي	غير محدد
الاقتصادي	109	30%	18	91	107	1	1
الشأن العام	93	26%	25	68	90	3	-
الأمني	81	22%	15	66	77	3	1
السياسي	36	10%	14	22	27	9	-
الصحي	27	8%	8	19	27	-	-
الاجتماعي	16	4%	2	14	16	-	-
المجموع	362	100%	23%	280	344	16	2
النسبة المئوية				77%	95%	4%	1%

رابعا: شهد عام 2021، تسجيل 550 إشاعة، 170 منها وبنسبة 31% تعلقت بالشأن العام، وفي المجال الصحي سجل 99 إشاعة بنسبة 18%، ثم المجال الاقتصادي بـ 93 إشاعة ونسبته 17%، يليه المجال الأمني بنسبة 16% وعدد إشاعات بلغ 88، و60 إشاعة في المجال السياسي بنسبة 11%، وأخيرا المجال الاجتماعي بنسبة 7% وعدد إشاعات بلغ 40.

جدول يوضح توزيع الإشاعات حسب المجال وجهة النشر والمصدر لعام 2021

المجال	العدد	%
الشأن العام	170	31%
الصحي	99	18%
الاقتصادي	93	17%
الأمني	88	16%
السياسي	60	11%
الاجتماعي	40	7%
المجموع	550	100%

خامسا: في عام 2020، سُجل في الأردن 569، وبطبيعة الحال فقد تصدر المجال الصحي تزامنا مع بدء جائحة كورونا الأرقام، إذ بلغت 176 إشاعة، بنسبة 31%، ثم المجال الأمني بـ 97 وبنسبة 17%، فالاجتماعي بـ 85 إشاعة بلغت نسبتها 15%، والمجال الاقتصادي سجل ذات النسبة 15%، وعدد بلغ 85 إشاعة، وسجل المجال السياسي، والشأن العام نفس الأعداد أيضا، إذ بلغا 63 إشاعة لكل منهما، وبنسبة 11%.

جدول يوضح توزيع الإشاعات حسب المجال وجهة النشر والمصدر لعام 2020

المجال	العدد	%
الشأن العام	176	31%
الصحي	97	17%
الاقتصادي	85	15%
الأمني	85	15%
السياسي	63	11%
الاجتماعي	63	11%
المجموع	569	100%

المبحث الخامس: حالات لظاهرة التضليل والأخبار الكاذبة

تبرز في الأردن العديد من الحالات التي تؤشر على وجود تضليل إعلامي، أو أخبار كاذبة ومزيفة، أو إشاعات في مختلف المواضيع، والقضايا، إلا أنها تزداد، وتنكشف أكثر فيما يتعلق بالأزمات أو ما يهم الرأي العام، وخلال الخمس سنوات الأخيرة مرت أحداث خلق حولها العديد من الأكاذيب والتزييف، ولعل أبرزها:

أولا: الجسر البري لنقل البضائع إلى إسرائيل؛ تناقلت مواقع عبرية تصريحات لوزيرة المواصلات الإسرائيلية، ميري ريغيف، عن وجود «جسر بري» للشاحنات المحملة بالبضائع، يمر بالأردن باتجاه إسرائيل، قادماً من الإمارات ودول أخرى، كبديل عن السفن الإسرائيلية والأجنبية التي فرضت جماعة أنصار الله الحوثيين في اليمن حظرا على مرورها عبر طريق مضيق باب المندب، وبدأ بعدها نشر الكثير من الصور عبر منصات التواصل الاجتماعي التي تصور شاحنات محملة بالبضائع، على أنها تحمل بضائع لصالح الاحتلال الإسرائيلي.

هذه الأخبار، والصور انتشرت بشكل واسع، بينما جاء ردت الحكومة الأردنية على لسان رئيسها[1]، بشر الخصاونة، حيث قال «لا يوجد أي جسر بري من الأردن على أرض الواقع، ونظام النقل في الأردن لم يتغير منذ أكثر من 25 عاما».

ومن جهة أخرى انتشرت فيديوهات لنشطاء على منصات التواصل الاجتماعي تؤكد أن هذه الشاحنات التي تعبر إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة ما هي إلا شاحنات مساعدات ستصل إلى غزة عبر معبر كرم أبو سالم.

الأمر اللافت أن الأخبار التي تؤكد وجود الجسر البري، والأخبار والتصريحات التي تنفي ذلك، لا يمكن إثبات كليهما، وهذه الحالة تجعل الجمهور يعيش حالة من التضليل، وعدم الوصول إلى الحقيقة.

ثانيا: تداعيات جائحة كورونا: في بداية شهر آذار/مارس عام 2020؛ سُجلت أول حالة إصابة بفايروس كوفيد19-، في الأردن، ومنذ ذلك اليوم انتشرت العديد من الأخبار الكاذبة، والمفبركة، عبر منصات التواصل الاجتماعي، وعدد من وسائل الإعلام، وقد حازت قضية اللقاحات على القدر الأكبر من حالات التضليل والإشاعة، وعند النظر إلى إحصائيات الإشاعات في عام 2020، نجد أن المجال الصحي تصدر، إذ بلغت 176 إشاعة، بنسبة 31%، وعلى خلفية ذلك فإن هذه الأخبار الكاذبة والإشاعات تسللت إلى وسائل الإعلام، وقد نشر مالك أحد الموقع مقالا بعنوان «وماذا عن الشعب!! هل وصل مطعوم (لقاح) فايزر سرا ويتم تطعيمه لكبار المسؤولين في الحكومة الأردنية»، هذا المقال اعتبرته الحكومة أخبارا مضللة، موجهة له تهم «تعريض سلامة المجتمع للخطر، وإحداث فتنة والإخلال بالنظام العام ونشر الرعب بين الناس»، وقررت توقيفه 15 يوما على ذمة القضية»، الكثير من الأخبار الزائفة والإشاعات انتشرت أيضا على منصات التواصل الاجتماعي، مما دفع الكثير من الجهات ذات العلاقة لنفي هذه الإشاعات، وقد قامت وزارة الصحة في أكثر من مرة بنفي كل الأخبار الزائفة عن اللقاحات، حيث قالت رئيسة قسم الإعلام والاتصال الصحي بوزارة الصحة، ياسمين عبد القادر لوكالة الأنباء الأردنية (بترا)، إن أبرز الشائعات والمعلومات المضللة حول المطعوم المضاد للفيروس، تدور حول عدم مأمونيته وفعاليته، بالإضافة إلى الآثار الجانبية المصاحبة للمطعوم بعد تلقيه، والاعتقاد بوجود نظرية مؤامرة كونية للقضاء على دول العالم الثالث». مشيرة إلى أن استراتيجية التعامل مع الشائعات التي تنتهجها الوزارة تتبع طرقا إجرائية تضمن التصدي للمعلومات المضللة حول الفيروس، أبرزها مواجهة الشائعات بشكل واضح، وشفافية عالية من خلال التحدث عنها في وسائل الإعلام المتنوعة، بما يضمن تزويد المواطنين بالمعلومات الدقيقة والصحيحة والموثوقة حول الشائعات المتداولة بشكل مستمر والمحافظة على التواصل المستمر مع الجماهير، إضافة إلى تثقيف المواطنين

(1) إذاعة حسنى، الخصاونة: الجسر البري إلى دولة الاحتلال «هو من وحي الخيال»، على متوفر على الرابط التالي: https://husna.fm/%8%8A/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%D9%86%D8%88%D9%4%D8%AE%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B3%D8%B1-%%A9-%D8%A7%D9%8A-%D8%A7-%84%D8%A8%D8%B1%D9%%D8%A7%D9%84%8A%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%%D9

حول دورهم في تحمل المسؤولية والمشاركة في حماية أفراد المجتمع من تداول الشائعات المضللة حول المطعوم، مشددة على أهمية التذكير بالمطاعيم السابقة ودورها الكبير في انقاذ حياة الأفراد[2].

ثالثا: انقطاع التيار الكهربائي عن كل مناطق الأردن؛ في حادثة شهدت الكثير من التندر، وانتشار أخبار مضللة، وإشاعات، غزت كافة منصات التواصل الاجتماعي، بصفتها قضية تمس كل مواطن، انقطع التيار الكهربائي عن مناطق الأردن كافة يوم الجمعة الموافق 2021/5/21، وقال مدير عام شركة الكهرباء الوطنية وقتها، أن الخلل الذي حدث وأدى إلى انقطاع التيار الكهربائي عن المملكة لم تحدد أسبابه بعد، مبينا خلال اجتماعه مع لجنة الطاقة في مجلس النواب أن سيناريوهات العطل الذي حصل وتسبب بانقطاع التيار عن جميع محافظات المملكة، من الممكن أن يكون بسبب عطل في الجانب المصري، أو وجود طائر كبير الحجم على الشبكة، وجملة كبيرة من الأسباب سيتم كشفها للمجلس فور صدور نتائج التحقيق[3].

هذه التصريحات جعلت الكثير من مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي يتساءلون عن السبب الحقيقي، وبدأ نسج قصص خيالية، وتفسيرات لم تخلو من التندر، والسخرية، جعلت الحقيقة غائبة عن الجمهور، مما دفع وسائل إعلام محلية إلى للجوء لخبرات مختصين في هذا الشأن، فقد ناقشت حلقة لبرنامج «نبض البلد» هذه القضية، وقال ضيفها الدكتور أحمد حياصات، مدير عام شركة الكهرباء الوطنية الأسبق، أنه لا يمكن للطيور، والقطط أن تتسبب بقطع التيار الكهربائي عن دولة بشكل كامل، مؤكدا أن الطير لا يمكنه تغطية الأسلاك بشكل كامل، فيما «القط» يمكنه قطع التيار الكهربائي عن حي، أو قرية صغيرة لا عن دولة كاملة.

ظلت القضية مثارا للاستغراب، والتندر، والسخرية إلى أن صدر تقرير اللجنة الفنية التي شكلتها لجنة الطاقة النيابية لدراسة أسباب انقطاع التيار الكهربائي عن المملكة بتاريخ 2021/7/13، والذي أكد أن السبب لانقطاع التيار الكهربائي يعود إلى أن حالة من تأرجح القدرة على خط الربط الأردني المصري، وكانت قيمته بحدود 140ميجا واط، وأخذ التأرجح بالانخفاض إلى أن وصل إلى مستوى 70 ميجا واط، وأخذ بعدها بالارتفاع ليصل إلى 200 ميجا واط، وأن تم التنسيق بين النظام الكهربائي الأردني مع الجانب المصري لغايات فصل الخط، إلا أن التأرجح ارتفع ليصل إلى 300 ميجا واط، ما أدى إلى تأرجح الفولتية من (390 كيلو فولت لتصل إلى 300 كيلو فولت)، الأمر الذي شكل خطورة على أمن واستقرار النظام الكهربائي[4].

ويعد تقرير اللجنة الفنية إثباتا قاطعا للتضليل الإعلامي التي صدرت عن مدير شركة الكهرباء وقت الحادثة سواء بقصد أو بغير قصد، والذي بدوره شكلت حالة من التضليل الإعلامي، وانتشار الأخبار الكاذبة والمزيفة، والإشاعات على منصات التواصل الاجتماعي.

رابعا: لقاح الحصبة والحصبة الألمانية (MR)؛ أثير جدل واسع في الأردن بعد إطلاق حملة رسمية وطنية لإعطاء لقاح «MR» للطلاب في المدارس عام 2023.

وكان دور مواقع التواصل الاجتماعي واضح في زيادة حالة القلق، بسبب الرسائل والمنشورات غير المدققة وغير المعتمدة على رأي علمي موثوق، والبداية كانت من تسجيلات صوتية انتشرت على تطبيق الواتس آب، وتحولت التسجيلات إلى بوستات مكتوبة على جميع مواقع التواصل الاجتماعي، وتنوعت روايات المنشورات حول مطعوم «MR» وأبرز هذه الروايات:

مطعوم تجريبي وسيتم تجريبه على الأطفال في الأردن.

غير مجاز من المنظمات الدولية.

(2) وكالة الأنباء الأردنية «بترا»، متخصصون: مكافحة وباء المعلومات والإشاعات يرفع نسبة الاستجابة لمطعوم فيروس كورونا، متوفر على رابط: https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=20044&lang=ar&name=news

(3) جفرا نيوز، الرواشدة : «طائر ضخم» ربما عبث بالشبكة وأدى لقطع خطوط الكهرباء عن المملكة، متوفر على الرابط: jfranews.com.jo

(4) وكالة الأنباء الأردنية «بترا»، الطاقة النيابية: صدور التقرير النهائي لأسباب انقطاع الكهرباء عن المملكة، متوفر على الرابط: https://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=183397&lang=ar&name=news

خط الإنتاج والمعايير الخاصة بالمطعوم القادم للأردن مختلفة عن باقي دول العالم.

أعراض المطعوم الجانبية خطيرة جدًا.

وبدأت وسائل إعلامية محلية وإقليمية تساهم مع وسائل التواصل الاجتماعي في زيادة الخوف والقلق في الشارع الأردني، من خلال نشر بعض الآراء غير العلمية، وفي بعض الأحيان استخدام عناوين توحي أن المطعوم غير آمن، والهدف من هذه العناوين جذب القراء، وتجاهلت وسائل الإعلام أن عدد كبير من الجمهور يعتمد في قراءة الأخبار على قراءة العناوين فقط.

من هذه الأخبار على سبيل المثال لا الحصر، خبر حمل عنوان «المهندسين الوراثيين.. مطعوم MR يحتوي على دهن خنزير/ وثائق»[5]، وخبر آخر بعنوان «مشوقة يطالب بتوضيح رسمي حول مطعوم MR لطلبة المدارس»[6]، وخبر «مهيدات يفجر مفاجأة مطعوم MR غير مسجل في الأردن»[7]

وزاد الموضوع تعقيدًا التناقض في التصريحات الحكومية حول هذه القضية، حيث أكد وزير الصحة فراس الهواري[8] أن أخذ المطعوم ليس إلزاميًا، ليخرج بعد ساعات فقط وزير الاتصال الحكومي مهند مبيضين ليؤكد إلزامية المطعوم[9].

لتخرج بعدها جمعية المهندسين الوراثيين وتقول إن المطعوم ليس آمنا ولم يتم تسجيله في مؤسسة الغذاء والدواء، لأنه مازال قيد التجارب السريرية، ولم تتم إجازته[10]، ليأتي بعدها رد مدير الغذاء والدواء أن المطعوم آمن وهو غير مسجل لأسباب فنية وليست طبية[11].

ونقلت وسائل الإعلام المحلية والإقليمية كُل تلك الجدالات والتصريحات، ولم تبذل وسائل الإعلام جهدا في إعداد تقارير معمّقة تساهم في طمأنة الشارع الأردني، وكانت طرف في دحرجة كرة الثلج من خلال نقل الأقوال غير المنسجمة، ونقل الجدل يؤكد أن هناك حلقة مفقودة، وواجب الإعلام البحث عن هذه الحلقة لتوضيح إرهاصات قضية مطعوم MR.

وبالعودة إلى منظمة الصحة العالمية فإن اللقاح موجود في جدول اللقاحات الأساسية الموصى بها من اليونسف للمحافظة على الأطفال والسكان آمنين من انتشار الأمراض.

ويقول رئيس مجلس إدارة صحيفة الدستور، والنائب السابق، عمر عياصرة، تعليقا على هذه الحادثة «عندما تغيب رواية الدولة، وتغيب المعلومة من أي طرف يُخلق التضليل، فمثلا قصة لقاح MR ، تخللها الكثير من الأخبار الزائفة والمضللة، حيث انتشر فيديو يروج أن اللقاح خطير على صحة الأطفال، لكن الدولة لم تستطع أن تدافع عن نفسها».

(5) موقع يواليف الإخباري، المهندسين الوراثيين .. مطعوم MR يحتوي على دهن خنزير / وثائق، متوفر على الرابط: https://sawaleif.com/%d8%a7%d9%86%%87%d9%85%d9%84%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%af%d8%b3%d9%8a%8a%d9%88%d8%b1%d8%a7%d8%ab%d9%%d9%85-%88%d9%85%d8%b7%d8%b9%d9%86-%d9%%d9%8a-%88%d9%8a%d8%ad%d8%aa%d9%mr-%d9%814895-89%84%d9%%d8%b9%d9/

(6) وكالة عمون الإخبارية، مشوقة يطالب بتوضيح رسمي حول مطعوم «MR» لطلبة المدارس، متوفر على الرابط: https://www.ammonnews.net/article/800240

(7) موقع نبأ الأردن الإخباري، مهيدات يفجر مفاجأة.. مطعوم MR غير مسجل في الأردن، متوفر على الرابط: https://nabaajordan.com/articles/372140

(8)جريدة الرأي، الهواري: مطعوم »الحصبة« آمن ولن يعطى بالإجبار، متوفر على الرابط: https://alrai.com/article/10803553/%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D%84%D9%85%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1%%87%D9%84%D9%8%A7%D9%85-%88%D9%85%D8%B7%D8%B9%D9%8A-%D9%D9%84%D8%AD%D8%B5%D8%A8%D8%A9-%%D8%A7%D9%86-%84%D9%88%D9%86-%D9%85%D9%%D8%A2%D9%89-%D8%A8%D8%A7%8A%D8%B9%D8%B7%D9%%D9%84%D8%A5%D8%AC%D8%A8%D8%A7%D8%B1%%D9

(9) جريدة الرأي، زير االتصال الحكومي: ال يشترط موافقة والدي الطفل إلعطاء مطعوم الحصبة، متوفر على الرابط: alrai.com

(10) موقع جو 24، اسئلة هامة حول مطعوم «MR».. المهندسين الوراثيين تتمسك برفضه والصحة تؤكد مأمونيته، متوفر على الرابط: https://jo24.net/article/484200

(11) موقع خبرني، الغذاء والدواء: لقاح الحصبة MR آمن، متوفر على الرابط: https://www.khaberni.com/news/%D8%A7%D8%84%D8%BA%D8%B0%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D8%A7%D8%84%D8%AF%D9%8%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%84%D9%%A1-%D9%84%D8%AD%D8%B5%D8%A8%D8%A9-MR-%%D9616436-86%85%D9%%D8%A2%D9

التوصيات

1. تأسيس مراكز لرصد الأخبار المضللة، والزائفة في وسائل الإعلام، وعلى منصات التواصل، والتحقق منها، ورفد تلك المراكز بصحفيين محترفين، وبكل الأدوات التقنية والفنية اللازمة لتسهيل مهمتهم.
2. الدعوة لإعادة النظر في قوانين الحصول على المعلومات، وإزالة القيود التي يفرضها القانون على المعلومات التي تشكل حجر الزاوية في مواجهة التضليل الإعلامي.
3. انتهاج سياسة الإفصاح المسبق عن المعلومات، والانفتاح الحكومي على وسائل الإعلام.
4. اعتماد تعريف محدد، وواضح لمفهوم التضليل الإعلامي من قبل المشرعين بما في ذلك أقسامه، وأشكاله، والتفريق في العقوبات المفروضة على كل قسم بما يتناسب والضرر الذي يحدثه على الأفراد خاصة، والمجتمع عامة.
5. إعادة النظر بقانون الجرائم الإلكترونية بما يضمن عدم تقييده لحرية التعبير والإعلام بذريعة تجريم الأخبار الكاذبة.
6. التوسع في تدريس التربية الإعلامية منذ المرحلة الابتدائية الإلزامية وحتى الجامعة لما لها من أثار إيجابية.
7. التأكيد على التزام الصحفيين والإعلاميين بأخلاقيات المهنة وبمدونات السلوك، ومواثيق الشرف الصحفي.
8. تنظيم ورشات عمل وتدريب للصحفيين والإعلاميين على آليات التحقق من الأخبار من خلال مؤسساتهم الإعلامية، أو من خلال منظمات مجتمع مدني مختصة في هذا الجانب.

حرية الإعلام حدودها السماء

عمان - شارع الملكة رانيا - شارع سعيد التيميمي - عمارة ٢٩

مركز حماية وحرية الصحفيين
Center for Defending Freedom of Journalists

info@cdfj.org
www.cdfj.org
Tel: +962 6 5160820
P.O. Box: 961167 Amman 11196 Jordan